الشراكة الأمريكية الإسرائيلية وموازين القوى العربية الإسرائيلية (الأبعاد الاقتصادية)

محمد خالد الأزعر*

أولاً : الغرب وإسرائيل : نحو مدخل أيديولوجى لفهم الشراكة الاقتصادية :

تعترف نظرية العلاقات الدولية، بأن تفحص مكانة الدولة الإقليمية أو الدولية، بناء على مؤشرات المكانة المتداولة، كالمساحة وعدد السكان والقدرات العسكرية والمستويات التعليمية والصناعية والتكنولوجية، والأصالة الحضارية والاستقرار السياسى[1] ، أمر قد ينطوى على تبسيط يخل بالهدف. فقد تتداخل عناصر أخرى، تجعل من تحديد المكانة شيئا بالغ التعقيد ومراوغا. ومن أهم هذه العناصر، ما ينجم عن اختلاط مصالح بعض الوحدات الإقليمية (أو المحلية) بالمصالح العالمية لقوى أو وحدات أخرى.

بمعنى أن التقدير الحقيقى لمكانة بعض الدول، لا ينطلق من حساب مجرد للعناصر التى تستحوذ عليها فى حد ذاتها، وما يطرأ على هذه العناصر من تطورات بالسلب أو بالإيجاب. بل يجدر أن تؤخذ فى الاعتبار مساحة الروابط الخارجية لهذه الدول.

---

* كاتب وباحث فلسطينى.

(مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد ٢٥ ، يوليو/ تموز ١٩٩٦ . ص ص ٢٢٧ - ٢٨٦).

تقدم الكيانات الاستعمارية الاستيطانية، كإسرائيل، نموذجًا مثاليًا لهذا الوضع، فالامتدادات والعلائق الخارجية لإسرائيل مع منظومة القوى العالمية الغربية المسيطرة، الأوروبية بعامة والأمريكية بخاصة، كانت دومًا أحد أهم مدخلات معادلة قوتها الإقليمية، ومسار اقتصادها.

وكان مما زاد من أهمية الشراكة الغربية فى حساب المكانة الإقليمية لإسرائيل فى مواجهة الجانب العربى تحديداً ما يلى :

* أن النظام الإقليمى العربى الذى تعيش إسرائيل بين ظهرانيه جغرافيا، يعد من أكثر النظم الإقليمية احتكاكا بالنظام الدولى وتفاعلاته.

* أن جل تفاعلات النظام العربى مع القوى الغربية، صاحبة اليد الطولى فى النظام الدولى، فى كل أطواره، والمتداخلة بشدة مع الكيان الإسرائيلى، صبغت بالطابع الصراعى. وهذه الخاصية ترتد، كما هو معروف، إلى حجم المصالح المتقاطعة فى هذه المنطقة وخصائصها المميزة، روحيا وثقافيًا وتاريخيًا وجغرافيًا واستراتيجيًا واقتصاديًا[٣]. وهذا يعنى، أن للشراكة الغربية مع إسرائيل، مغزى يفوق كونها مجرد وحدة عادية فى حدود المنطقة العربية أو «الشرق أوسطية».

* أن الحركة الصهيونية، عبرت عن قدر هائل من البراعة فى التعامل مع المتغيرات الخارجية (النظام الدولى) بهدف تدعيم مكانة إسرائيل، وذلك ليقينها بأن تحقيق الكثير من مطالبها يتوقف على مدى الدعم من القوى المهيمنة ذات النفوذ فى المنطقة.

موضوعيا، لا يعدم الواقع وجود أمثلة لوحدات دولية اعتمدت، ولاتزال، فى دعم قوتها الإقليمية، اقتصاديا وسياسيا...، على الارتباطات الخارجية، سواء كانت هذه الارتباطات مع إحدى قوى القمة الدولية أو القريبة من هذه القمة... غير أن الشراكة الإسرائيلية الغربية، تحتفظ بخصوصيتها لأسباب كثيرة، منها :

* أن هذه الشراكة مثلت نمطًا مستمرًا، لم يتم التخلى عنه فى كل المراحل، قبل إعلان الدولة اليهودية وبعده. ففى الجانب الاقتصادى - موضع اهتمام هذا الجهد - سوف نلاحظ لاحقًا تفصيلات عمق هذه الشراكة فى مراحل ما بعد عام ١٩٤٨، ولكن من المهم الإشارة إلى أن أصولها تعود إلى مراحل التأسيس فى العشرينات والثلاثينات. لقد أصبح الآن معلومًا أنه بالنسبة للمجتمع اليهودى فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨، لم تكن البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، مصدراً للأيديولوجيا أو الكفاءات البشرية أو الكتولوجيا رفيعة المستوى فقط، بل إنها كانت أيضا، المصدر الأساسى للتفاعلات الاقتصادية على صعيد تبادل السلع والخدمات وحركة رأس المال. كانت قيمة التبادل التجارى بين الاقتصاد اليهودى فى فلسطين والعالم الغربى، نحو ثلاثة أضعافها بين القطاع اليهودى والعربى هناك. وكان العجز التجارى لهذا الاقتصاد عام ١٩٢٢ فقط نحو ١١١ مليون جنيه فلسطينى، تم تمويله بالكامل من التدفقات المالية الغربية. وكانت التكنولوجيا التى أدخلها المستوطنون اليهود فى مجالات الزراعة الكثيفة والصناعات المتوسطة والصغيرة، مستوردة كلها من البلدان الصناعية الغربية[٤].

كذلك، فإن الحديث عن معجزة «الصناعة الإسرائيلية» سابق على وجود الدولة ففى عام ١٩٣٣، وُجد من أعجب بتجربة المجتمع الاستيطانى اليهودى «الذى جعل الأرض المقدسة مركزاً صناعياً متقدماً».. بيد أنه فى ذلك الوقت نفسه، كان ثمة من يتحدث من الاقتصاديين الأمريكيين عن البحبوحة الاقتصادية الشكلية لدى يهود فلسطين، التى لا تستند إلى أسس اقتصادية سليمة، وتعتمد على الجهد الرأسمالى والعلماء المستوردين، والتى «هى على الإجمال غير قادرة على الحياة بدون الاعتماد على الخارج، ولذلك قد ينتظرها مستقبل مريع..»[٥]. وبالطبع لم يحدث هذا المستقبل، نظراً لاستمرار المدد عبر الحبل السرى مع الغرب حتى الوقت الحاضر.

لقد انتهى أحد الباحثين المدققين إلى أن «الصناعة اليهودية قبل عام ١٩٤٨ ما

كان يكتب لها البقاء لولا الأموال التى تدفقت عليها من الخارج التى جاء بعضها مع المهاجرين، الذين أمدوها، بالإضافة إلى المال بالخبرة، ولولا الحماية والتسهيلات متعددة الأشكال التى أسبغتها عليها حكومة الانتداب البريطانى..»[٦].

ومن المدهش، أن قيام الدولة لم يعدل فى هيكلية الشراكة الإسرائيلية الغربية إلا بما تتطلبه السياقات الاقتصادية المختلفة بحكم مرور الوقت وتبدل المعطيات المحلية والإقليمية والدولية، وهذا أمر طبيعى.. فى عام ١٩٦٦ انتهى الاقتصادى الإسرائيلى «هورويتز» إلى «أن دعم ودوام الاقتصاد القومى الإسرائيلى يتطلب كميات هائلة من الأموال الخارجية. فالعلاقات التكاملية بين الإنماء الاقتصادى واستيراد الأموال واستثمارها لشىء محسوس جدًا فى إسرائيل. وبفضل هذه الأموال تمكن الاقتصاد الإسرائيلى من مواجهة التزايد السكانى والحاجات العسكرية والمقاطعة العربية..»[٧].

بعد زهاء عقدين آخرين، ظل الحال على ما هو عليه، فوجدنا اقتصاداً «يقوم على أساس استغراق الاستهلاك القومى للدخل القومى.. أى اختفاء الادخار القومى. ومع ذلك، نجد الاستثمار القومى يصل إلى حوالى نصف الدخل القومى. وهو اقتصاد يقوم، من جانب آخر، على زيادة سنوية فى الاستيراد عن التصدير، أى على عجز مزمن فى الميزان التجارى، مع ارتفاع فى الأسعار. وتزايد فى المديونية الخارجية مع زيادة فى الطلب الداخلى. وفيما عدا أوقات الحرب، وبغض النظر عن التضخم الذى هو سمة أخرى من سمات هذا الاقتصاد، يقابل العجز الشديد فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات، بانسياب رؤوس الأموال من الخارج لتغطية هذا العجز. إن الحقيقة التى تكمن خلف هذه المعادلة المستحيلة – لدى أى اقتصاد معتاد – هى استيراد رأس المال والعمل والأرض، أى أن أهم عناصر الاقتصاد هى بلا ثمن تقريبًا.. ومفاد ذلك كله، أن الاقتصاد الإسرائيلى ليس سوى امتداد للاقتصاد الرأسمالى الدولى...»[٨].

بحلول منتصف التسعينات كانت شراكة الولايات المتحدة وحدها قد حققت

الاقتصاد الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ بحوالى ٦٠ ألف مليون دولار(٩). وتأكد وهم القائلين بإمكانية أن تؤدى تطورات النظام الدولى وزوال الخطر السوفيتى – وانتهاء ما سمى بالحرب الباردة، إلى تخلى الغرب عن إسرائيل أو فتور مودته ومظاهر دعمه لها. وثبت أن علاقة الارتباط الإسرائيلى الغربى، عابرة للنظم الدولية، بل ولنظم الحكم فى الغرب.. لقد كانت الشراكة الاقتصادية بين الجانبين قوية قبل الحرب الباردة وبعدها، وظلت كذلك قبل حرب الخليج الثانية وبعدها، مما يدحض الزعم بزوال وظيفة إسرائيل ودورها فى الاستراتيجية الغربية، فى إطار تواجد القوة الغربية مباشرة أو تولى الغرب الدفاع عن مصالحه بنفسه منذ مطلع التسعينات(١٠).

وفى الوقت نفسه لم تظهر بوادر لإمكانية استغناء الاقتصاد الإسرائيلى عن هذه الشراكة، كون هذا الاقتصاد مازال يحتفظ بخصائص أزمته البنيوية وأسبابها. إذ لاحظ البنك الدولى وهو يقوِم أداء هذا الاقتصاد لعام ١٩٩٤، أن «التطورات الاقتصادية الأخيرة تهدد باستمرار معدلات التضخم التى بلغت عام ١٩٩٤ نحو ١٤,٥ ٪ بعدما كانت ١١,٢ ٪ عام ١٩٩٣ كما أن العجز فى الحساب الجارى تضاعف إلى ٢,٨ بليون دولار.. أما الدين العام فقد تجاوز ٩٠ ٪ من الناتج الإجمالى..»(١١).

* أن العوامل الدافعة للشراكة الإسرائيلية الغربية تقوم على رواسخ وثوابت أبعد غوراً من تلك التى تتأسس عليها العلائق المعتادة بين الدول، والتى يمكن أن تعتريها عوامل التغير بالقوة والفتور طبقًا للمصالح المتغيرة استراتيجية كانت أم سياسية أم اقتصادية.. هذا ما نفهمه من مسار العلاقة الثابت كما ذكرنا فى النقطة السابقة. وهذا ما يفترض أن يخرج به أى مراقب لحسابات المكسب والخسارة فى هذه العلاقة.

فعلى الصعيد الاقتصادى البحت، لا تشكل الشراكة الاقتصادية البحتة مكسبًا صافيًا يمكن أن يحفز الغرب على وفائه الدائم لإسرائيل. وبالمثل، لا يتعامل العقل الإسرائيلى مع الغرب من منطلق القوانين المعتادة للشراكة الاقتصادية، ولا هو يتعامل بالمنطق نفسه مع اقتصاده على الصعيد الداخلى. إن القاعدة المألوفة القائلة بأن

«السياسة هى اقتصاد مكثف»، بمعنى مركزية الاقتصاد فى تقرير العلائق والقرارات السياسية، لا تنطبق على الحالة الإسرائيلية. إسرائيل من جانبها، قد تأخذ قراراً سياسيا، ليس له مبرر اقتصادى واضح، وقد تأخذ قراراً اقتصاديا لا يستقيم وأحوالها كما هى مقررة فى الواقع.. المعايير الأيديولوجية هى التى تحكم مختلف القرارات عند ظهور تناقض بين الأيديولوجيا والسياسة من جهة والاقتصاد من جهة أخرى. بدا ذلك منذ سياسة العمل العبرى فى مرحلة ما قبل إنشاء الدولة، إذ كانت هذه السياسة تتعارض والحاجة الاقتصادية للعمل العربى، لكن فصل العرب اقتصاديا كان مطلبًا أيديولوجيًا(١٢).

وهذا الاتجاه مايزال قائمًا، فإسرائيل تعرف أن استيعاب المهاجرين (المستوطنين) الجدد، يستلزم برامج ضخمة للتمويل، وأن ذلك يقودها إلى الاستدانة أو طلب المعونة (من الغرب) ويضع اقتصادها فى مأزق ويضيف عليه أعباء، لكنها لا تغلق باب الهجرة وتشجعها وتحث يهود العالم عليها.. وتسعى فى الوقت نفسه، إلى الإبقاء على معدل الاستهلاك والدخل لدى مواطنيها(١٣).. لا يعقل أن يكون لذلك الأداء منطلقات اقتصادية معتادة. لكنه أداء مبرر أيديولوجيًا. فأى ارتداد عن سياسة التهجير والاستيطان، يمس صلب العقيدة الصهيونية، واقتران موجات الهجرة، بانخفاض مستوى الدخل، سوف يفقد المستوطنين القدامى منهم والجدد الثقة فى الكيان الصهيونى، وقد يترتب عليه تسارع معدلات الهجرة المضادة والنزوح(١٣).

والغرب كان يعلم ذلك، منذ البداية.. واستمر فى تدعيم شراكته للكيان الصهيونى، فى تفهم واضح منه لدواعى السياسات الاقتصادية ذات الأبعاد الأيديولوجية لهذا الكيان. ولذلك وجدنا أن الحروب الإسرائيلية المكلفة جدًا، لا تثقل كاهل الاقتصاد الإسرائيلى، وحملات استيعاب المهاجرين تستمر دون وجل، اعتماداً على هذا التفهم. لقد وضعت إدارة الرئيس الأمريكى «كلينتون» مثلاً، على رأس مهامها تأييد طلب إسرائيل لضمانات قروض بعشرة مليارات دولار(١٤)، برغم أنه كان

من المتداول فى الأوساط الإسرائيلية أنه لن يتم تسديد هذا المبلغ، وسوف يتعين على الحكومة الأمريكية أن تتولى هذا الأمر(١٥)..

والواقع أن دوافع الشراكة الغربية الإسرائيلية نالت شطراً عظيماً من الاهتمام فى أدبيات العلاقات الدولية. وقد أُلقيت أضواء ساطعة على الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية للمصالح الغربية التى تستحث الانشغال الغربى بالتعامل مع إسرائيل، خارج الإطار المتعارف عليه فى علاقات الدول. ومع ذلك، فإن الاستزادة التى نعتقد فى فائدتها بالنسبة لهذه المعالجة، تتعلق بالدوافع غير المنظورة للانشداد الغربى تجاه إسرائيل والالتصاق الإسرائيلى بالغرب. وضمن هذه المجموعة من الدوافع هناك حاجة ملحة للتذكير بطبيعة إسرائيل كمجتمع استيطانى وتجربة استيطانية غربية فى الأساس. إن النفط والمصالح التجارية والهيمنة السياسية دوافع مصلحية مهمة للشراكة الغربية والدعم اللامحدود لإسرائيل، لكن هناك دلائل على أن معظم هذه المصالح، يمكن ضمان سلامتها واستمرارها من دون الحاجة لإسرائيل.. على الأقل فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

هذه الحقيقة تستدعى الالتفات إلى الجانب غير المرئى من أسباب المساندة الغربية لإسرائيل. وبقليل من الجهد، تبدو قضية الربط بين تجارب الاستعمار الاستيطانى الغربى – الأوروبية والأمريكية – من المسائل الجديرة بالاهتمام. فمن الحقائق التى كادت مؤخراً تغيب عن أذهان المحققين لجذور العلاقات الغربية الإسرائيلية، أن تجربة الاستيطان الصهيونى قد برزت ونمت وأينعت على صعيدى الفكر والحركة فى رحم المنظومة الغربية. وأن دروب الصلة بين حركة الاستيطان الأوروبى ونموذجها الصهيونى فى فلسطين والمنطقة العربية، متعددة. بحيث لا يسهل احتمال فصم العلاقة بين النموذج وأصله.

الاستيطان الصهيونى فى فلسطين هو أحد أمثلة هجرة الأقليات الأوروبية للبحث عن عالم جديد (البيوريتانز من بريطانيا، الهوجونوت والكالفانيين من فرنسا واليهود

من أوروبا عموماً)[١٦]. ولا تخرج علاقة المجتمع الصهيونى بالغرب عما أثبتته دراسات علم الاجتماع الاستيطانى، من أن بلدان الأصل تظل على صلة عاطفية ومادية بالمهاجرين المستوطنين فى عوالمهم الجديدة[١٧].

هذا ما يجعل الولايات المتحدة تنظر لنفسها كامتداد لأوروبا خلف المحيط، ويجعل إسرائيل تعتبر أنها امتداد للغرب فى «الشرق الأوسط»، حتى إن «بن جوريون» أحد الآباء المؤسسين لإسرائيل قال فى أواخر الخمسينات : «إن إسرائيل جزء من الشرق الأوسط من حيث العامل الجغرافى فقط..». وهو فهم صدَّق عليه رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية فى أواخر السبعينات حين قال : «.. الشئ الذى يجب أن يكون واضحًا، أن بقاء إسرائيل كقوة غربية مستقلة فى الشرق الأوسط تعتبر مسألة بالغة الأهمية.. هذه الدولة الغربية عامل حيوى للدفاع عن أوروبا وعلى المدى الطويل، عن الولايات المتحدة..»[١٨].

وبالنسبة للولايات المتحدة تحديداً، تتأسس علاقة الشراكة مع إسرائيل على مدخل مهم وثيق الصلة بالأصول المذكورة.. إذ يستشعر الأمريكيون تجربة الاستيطان المشتركة – باعتبار أنهم والإسرائيليون يتشابهون من حيث الأصل، كأقليات مهاجرة، ومن حيث القيم كالديمقراطية وروح الريادة والمغامرة، ومن حيث الأهداف. كمجتمعات تمثل بوتقة صهر لمهاجرين من جهات مختلفة وتسعى إلى «نشر الحضارة فى محيط متخلف»، هو «الشرق الأوسط» بالنسبة للإسرائيليين[١٩]. وفى إشارة معبر قال الرئيس «كارتر» إبان فترة رئاسته: «لقد أقام رواد وأقوام تجمعوا فى كلا الشعبين من دول شتى الولايات المتحدة وإسرائيل، فشعبى كذلك أمة مهاجرين، كما أننا نتقاسم معًا ميراث التوراة..». وقد تكررت هذه العبارة بكلمات مختلفة على لسان وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فى مارس ١٩٨٥ : «إنه منذ مولد إسرائيل، كان دعم رفاهيتها وأمنها حجر الزاوية فى سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، بسبب تراثنا الأخلاقى والثقافى المشترك»[٢١].

وعلى ذكر ميراث الثقافة المشترك، تجدر الإشارة، إلى أن البعد الروحى – الدينى القائم على الإيمان بقدسية المشروع الصهيونى وضرورة دعمه من منطلقات روحية لدى طائفة واسعة النفوذ فى أوروبا والولايات المتحدة، تعرف بالاسترجاعيين، هذا البعد، يشغل جانباً من أسس التعاطف والشراكة المادية مع إسرائيل فى الغرب. ويندرج تحت هذا الدافع ما ذكره الرئيس كلينتون «لقد ذكر لى قسيس بأنه يأمل أن أرشح نفسى فى انتخابات الرئاسة.. وأننى إذا خذلت إسرائيل فإن الله لن يسامحنى أبداً..»(٢٢).

والحال كذلك فإن الشراكة الأمريكية مع إسرائيل تتصل جذورها بحبل من المصالح والرؤى المادية والمعنوية يمتد من الأرض إلى السماء. بحيث يحق وصفها بالخصوصية الشديدة، أو على حد تعبير الرئيس نيكسون بأنها «علاقة فريدة»(٢٣).

لا نسعى بهذا التحليل إلى تغليب العوامل أو الدوافع المعنوية العاطفية على الدوافع المصلحية المادية فى تكييف العلاقة الغربية الإسرائيلية. وإنما لفت النظر إلى ضرورة الموازنة بين كل هذه العوامل، وجدلها فى ضفيرة واحدة.. فإذا كان من الصعوبة بمكان إيجاد مبررات مفهومة فى كل وقت للشراكة الغربية الإسرائيلية من النواحى المصلحية المادية، فلابد أن للعوامل غير المنظورة فعلها وتأثيرها لتدفق هذه الشراكة بمعزل أحيانا عن الحكمة المادية الاقتصادية ومرادفاتها.

والواقع أن غياب النظرة التكاملية لأسس هذه الشراكة عن كثير من الأدبيات العربية ذات الصلة، هو أحد مصادر الحيرة وعدم اليقين تجاه مصير العلاقات الغربية الإسرائيلية وطبيعتها.. هل هى شراكة بالمعنى التقليدى بين طرفين متوازنين؟ هل هى تبعية من إسرائيل للغرب عموماً والولايات المتحدة بخاصة؟ أم هى العكس، تبعية من الغرب لإسرائيل؟.. إنها فى الحقيقة كل هذه الأشياء، وقد كفانا أصحاب الشأن من الغربيين والإسرائيليين مؤونة التعريف، حين وصفوها بالعلاقة الخاصة.

من المحتمل جدا أن يكون عدم استكناه شطر من الفكر العربى لما يحمله مفهوم العلاقة الخاصة من مضامين، قد أدخل البعض فى دائرة وهم إمكانية الاهتداء إلى سياسية غربية متوازنة بين العرب وإسرائيل ولو بالمعنى الاقتصادى، وربما أدخل بعض آخر فى إجراء حسابات القوة الاقتصاد الإسرائيلى مقابل الاقتصاد العربى (ولعلها الاقتصادات العربية) بمعزل عن الشراكة الاقتصادية الغربية الإسرائيلية. من المؤكد أن متابعى مسار الاقتصاد الإسرائيلى منذ ما قبل قيام الدولة اليهودية، لا يعانون، كما أشرنا، من هذا المرض. لكن مروجى مفهوم الشرق أوسطية القدامى منهم والمحدثين، يفعلون ذلك، إما عن وعى كما هو شأن مرددى المقولات الغربية الإسرائيلية بحرفيتها المضللة ونفر من أصحاب التكييف «الشرق أوسطى» لمصالحهم بالمعنى الضيق، وإما عن لا وعى، كدأب أصحاب التحليلات المبشرة الذين يظنون أن التكامل الاقتصادى الإقليمى بغض النظر عن أطرافه ومضمونه ومستقبله، هو الطريق الأمثل للازدهار والتقدم. ويضم هذا الفريق الأخير أولئك المروجين للمنهجية الشرق أوسطية على هدى تجربة التكامل الإقليمى الأوروبية.

وثمة من يذهب إلى أبعد من ذلك، فبعد التيقن من طبيعة الصلة الوثيقة بين الغرب وإسرائيل والاعتراف بالمدد الاقتصادى والتكنولوجى والعلمى من الغرب إلى شريكه الإقليمى الأول، يرى أنه يمكن «الدخول على الخط»، وانتهاز فرصة الترتيبات الإقليمية الجديدة (الشرق أوسطية) للاغتراف من الغرب الأوروبى والأمريكى واكتساب معارفه وقوته، ولو عبر الوساطة الإسرائيلية. هذه الرؤية قريبة من مفاهيم المنشغلين بالتوازن الغربى فى علاقاته مع العرب من ناحية وإسرائيل من ناحية أخرى.. لكنها لا تجيب عن السؤال التالى : ما الذى يحول دون تحقيق طموحهم من دون ترتيبات إقليمية بديلة فى المنطقة العربية، ومن دون وساطة إسرائيل مع المنبع؟

تقديرنا أن محاولات مقاربة التكوين الاقتصادى لإسرائيل من حيث البنى والهياكل والمضمون والطموحات، مقضى عليها بالسير فى غير الاتجاه الصحيح إن

هى أغفلت الامتدادات الخارجية لهذا التكوين.

ثانيًا: أبعاد الشراكة الأمريكية الإسرائيلية (الظهير الاقتصادى العتيد) :

لهذه الشراكة تجليات قد يصعب حصرها - سنركز فى هذا الموضع على ما يشخص لها صورة واضحة المعالم، تلك هى الجوانب المالية والتكوين الرأسمالى ثم الجوانب المتعلقة بالتعاون الصناعى - التكنولوجى والعلمى، فالأبعاد التجارية على التوالى.

١ - التكوين الرأسمالى :

مهما أوتى المرء من رغبة فى التزام عدم التحيز، فإنه لا يستطيع مقاومة حقيقة أن الولايات المتحدة ليست موضوعيًا شريكا لإسرائيل فى جانب العلاقات المالية، إنها داعم ومساند ومانح ومقرض. هى صاحبة يد عليا على إسرائيل بكل معنى الكلمة.. يصح هذا التوصيف سواء كانت هذه اليد حكومية أم غير حكومية تتصل عضويًا بالمجتمع اليهودى أو الصهيونى عمومًا فى الرحاب الأمريكية.

ففى التحليل الأخير لا يجرى تدفق الأموال من هذه الرحاب سوى بتواطؤ من السلطة الأمريكية وعبر هامش سماح واسع منها.

ومن المعروف أن كل بلد فى العالم يقوم بتكوين رأسماله القومى على نحو أو آخر، إلا إسرائيل. إذ تتولى الرأسمالية العالمية والرأسمال العام والخاص الأمريكى عنها هذه المهمة. فالخاصية الفريدة فى بناء الاقتصاد الإسرائيلى وتطوره جوهرها تدفق رأس المال الخارجى عمومًا، والأمريكى بخاصة إليها. ولقد قدرت نسبة رأس المال الأجنبى إلى جملة التكوين الرأسمالى الإسرائيلى بنحو ٨٥٪ للسنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٥، وبنحو ٧٥٪ للسنوات بين ١٩٦٢ - ١٩٦٤[٢٤]. فى تلك الفترتين كان نصيب

قيمة الدعم الأمريكى للكيان الإسرائيلى*

خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٩٢

البيان	إجمالى المساعدات للعالم	الإجمالى المقدم لإسرائيل	قروض مساعدات		قروض مساعدات		مساعدات توطين المهاجرين
السنة			اقتصادية		عسكرية		
أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح
١٩٤٨	٣,٠١٧	—	—	—	—	—	—
١٩٤٩	٧,٢٦٧	—	—	—	—	—	—
١٩٥٠	٤,٨٥٠	—	—	—	—	—	—
١٩٥١	٤,٣٨٠	٠,١	—	٠,١	—	—	—
١٩٥٢	٣,٨٣٩	٨٦,٤	—	٨٦,٤	—	—	—
١٩٥٣	٦,٤٩٦	٧٣,٦	—	٧٣,٦	—	—	—
١٩٥٤	٥,٧٩٣	٧٤,٧	—	٧٤,٧	—	—	—
١٩٥٥	٤,٨٦٤	٥٢,٧	٣٠,٨	٢١,٩	—	—	—
١٩٥٦	٥,٤٠٢	٥٠,٨	٣٥,٢	١٥,٦	—	—	—
١٩٥٧	٤,٩٧٦	٤٠,٩	٢١,٨	١٩,١	—	—	—
١٩٥٨	٤,٨٣٢	٦١,٢	٤٩,٩	١١,٣	—	—	—
١٩٥٩	٤,٩٥٤	٥٠,٣	٣٩,٠	١٠,٩	٠,٤	—	—
١٩٦٠	٤,٨٠٤	٥٥,٧	٤١,٨	١٣,٤	٠,٥	—	—
١٩٦١	٤,٧٣٧	٤٨,١	٢٩,٨	١٨,٣	—	—	—
١٩٦٢	٧,٠٣٤	٨٣,٩	٦٣,٥	٧,٢	١٣,٢	—	—
١٩٦٣	٧,٣١٤	٧٦,٧	٥٧,٤	٦,٠	١٣,٣	—	—
١٩٦٤	٥,٢١٥	٣٧,٠	٣٢,٢	٤,٨	—	—	—
١٩٦٥	٥,٣١٠	٦١,٧	٤٣,٩	٤,٩	١٢,٩	—	—
		٨٥٣,٨	٤٤٥,٣	٣٦٨,٢	٤٠,٣	—	—
١٩٦٦	٦,٩٨٩	١٢٦,٨	٣٥,٩	٠,٩	٩٠,٠		
١٩٦٧	٦,٤٤٠	١٣,١	٥,٥	٠,٦	٧,٠		
١٩٦٨	٦,٨٩٤	٧٦,٨	٥١,٣	٠,٥	٢٥,٠		
١٩٦٩	٦,٧٩١	١٢١,٧	٣٦,١	٠,٦	٨٥,٠		
١٩٧٠	٦,٧٨٧	٦٠٠,٨	٤٠,٧	٠,٤	٣٠,٠		

أ	ب	ج	اقتصادية		عسكرية		ح
			د	هـ	و	ز	
١٩٧١	٨,٠٦٨	٦٠٠,٨	٥٥,٥	٠,٣	٥٤٥,٠		
١٩٧٢	٩,٢٤٣	٤٠٤,٢	٥٣,٨	٥٠,٤	٣٠٠,٠		
١٩٧٣	٩,٨٧٥	٤٧٦,٣	٥٩,٤	٥٠,٤	٣٠٧,٥	—	٥٠,٠
١٩٧٤	٨,٩٧٨	٢,٥٧٠,٧	—	٥١,٥	٩٨٢,٧	١,٥٠٠,٠	٢٦,٥
١٩٧٥	٧,٢٣٩	٦٩٣٤١	٨,٦	٣٤٤,٥	٢٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٠,٠
١٩٧٦	٦,٤١٣	٢,٢٢٩,٤	٣٣٩,٤	٤٧٥,٠	٧٥٠,٠	٧٥٠,٠	١٥,٠
	٢,٦٠٣	٢٧٨,٦	٢٨,٦	٥٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٠
١٩٧٧	٧,٧٨٤	١,٧٥٧,٠	٢٥٢,٠	٤٩٠,٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	١٥,٠
١٩٧٨	٩,٠١٤	١,٨١١,٨	٢٦٦,٨	٢٢٥,٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٢٠,٠
١٩٧٩	١٣,٨٤٥	٤,٨١٥,١	٢٦٥,١	٥٢٥,٠	٣,٧٠٠,٠	١,٣٠٠,٠	٢٥,٠
١٩٨٠	٩,٦٩٤	١,٨١١,٠	٢٦١,٠	٥٢٥,٠	٥٠٠,٠	٥٠٠,٠	٢٥,٠
١٩٨١	١٠,٥٤٩	٢,١٨٩,٠	—	٧٦٤,٠	٩٠٠,٠	٥٠٠,٠	٢٥,٠
(١)١٩٨٢	٨,٩٩٣	٢٣,١٠٩	٢,٤٠٤	٤,٧٢٨	٨٥٠,٠	٥٥٠,٠	١٣,٠
١٩٨٣	٨,٩٩٣	٢,٤٩٨	—	٧٨٥	١,١٥٠	٥٥٠	١٣
١٩٨٤	١١,٥٠٠	٢,٦١٥	—	١,٢٠٠	—	١,٤٠٠	١٥
١٩٨٥	—	٣,٩٠٠	—	٢,٥٠٠	—	١,٤٠٠	—
(٢)١٩٨٦	—	٣,٨٠٠	—	١,٩٥٠	—	١,٨٥٠	
١٩٨٧	—	٣,٢٠٠	—	١,٢٠٠	—	٢,٠٠٠	
١٩٨٨	—	٣,٠٥٠	—	١,٢٠٠	—	٠١,٨٥٠	
١٩٨٩	—	٣,٠٥٠	—	١,٢٠٠	—	١,٨٥٠	
١٩٩٠	—	٥,٠٠٠	—	٢,٢٠٠	—	٢,٨٠٠	
١٩٩١	—	٣,٠٠	—	١,٢٠٠	—	١,٨٠٠	
(٣)١٩٩٢	—	٣,٠٨٠	—	١,٢٠٠	—	١,٨٠٠	٨٠
الإجمالى	—	٥٦,٣٠٢	٢,٤٠٤	١٩,٣٦٣	١٠,٥٦٠	٢٣,٦٠٠	٣٧٣

المصدر : د. جمال مظلوم، مساعدات الولايات المتحدة لإسرائيل، الدار العربية للنشر والترجمة. نشرة دراسات رقم ٨٢، سبتمبر ١٩٩٤، ص ٨، ٩.

(١) صحيفة دافار الإسرائيلية فى ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٢.

(٢) مجلة الصداقة – السنة الثانية – عدد ٨ عام ١٩٨٩ – ص ١٠٨: ١٤٢ للأعوام من ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٩.

(٣) مجلة الدفاع المصرية – كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٢.

– بولا البطل . الإنفاق العسكرى فى إسرائيل خلال ٣٥ عاما، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، نيقوسيا (قبرص)، ١٩٨٤.

الولايات المتحدة لا يتعدى ١٧,٨ ٪ من هذه التحويلات. فيما كانت المنظمات الصهيونية والمجتمعات اليهودية تساهم بأكثر من ٤٧ ٪ بقليل، وكانت التعويضات الألمانية الشهيرة تتكفل ببقية الحاجات المالية الإسرائيلية، علمًا بأن هذه التعويضات تمت بفعل ضغوط أمريكية[٢٥].

وبرغم أن الأرقام الحقيقية للمساعدات الأمريكية بجميع أنواعها (العسكرية والمنح والقروض..) غير معروفة على وجه الدقة، لأنه كما يقول «نعوم شومسكى» وآخرون «.. يجرى إخفاء حجمها بطرق مختلفة..»[٢٦]. فمن المتفق عليه أن المساعدات مضت فى خط صاعد، بدأ بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٩ فيما لا يزيد عن ١ ٪ من إجمالى المساعدات الخارجية الأمريكية[٢٧]، وانتهى فى الوقت الحاضر إلى قرابة ٥٠ ٪ من هذا الإجمالى[٢٨].

من المتفق عليه أيضا، أن تدفق الأموال الأمريكية إلى إسرائيل مر بطفرتين كبيرتين (وهو ما يوضحه جدول المساعدات)، حدثت الأولى عام ١٩٧٣، والثانية منذ عام ١٩٧٩. قبل عام ١٩٧٣، كان مجموع ما تحصل عليه إسرائيل يراوح بين ١ و٥ ٪ لكن المجموع قفز عام ١٩٧٤ إلى ٢٩ ٪ ثم إلى ٣٥ ٪ عام ١٩٧٩ من جملة المساعدات لدول العالم. كذلك يلاحظ ارتفاع معدلات المنح إلى القروض بحيث بدأ هذا المعدل يراوح حتى عام ١٩٨٣ بين ٦٠ و٧٠ ٪ من جملة المساعدات، وبعد ذلك أضحت كل المساعدات تقريبا تقع فى دائرة المنح ومعظمها فى جانب المساعدات العسكرية.

تعزى هذه الطفرات والتحولات إلى إعلان الولايات المتحدة التزامها بعد عام ١٩٧٣ بحماية إسرائيل وأمنها وضمان هيبتها بعد حرب أكتوبر، وتعزى منذ عام ١٩٧٩، إلى توقيع اتفاقية السلام مع مصر.. ولذلك فإنه من المثير للخيال أن يكون كل من الحرب والسلام سببًا فى تصاعد التأييد الأمريكى لإسرائيل والدعم المالى لها[٢٩]..

إلى جوار الدعم الحكومى، هناك التدفقات المالية من أموال الجباية وبيع السندات إلى التجمعات اليهودية – الصهيونية متعددة الأسماء والعناوين. ففى الولايات المتحدة يجرى تسويق نحو ٨٠٪ من السندات الإسرائيلية التى يمكن تحويلها إلى أسهم فى الشركات الإسرائيلية، ويتركز مفعول مبيعات السندات (أكثر من ٦ بلايين دولار منذ عام ١٩٨٢) فى تشجيع الاستثمار الخاص. وبخلاف الأشخاص والمنظمات، هناك آلاف من البنوك التى تسهم فى شراء السندات الإسرائيلية وتسويقها.

إن قطب الرحى فى عمليات الجباية وتسويق السندات فى الولايات المتحدة هو «منظمة النداء اليهودى الموحد».. وثمة أرقام تعود إلى منتصف الثمانينات لكنها توضح الاتجاه العام : ففى عام ١٩٨٣ حولت هذه المنظمة إلى إسرائيل مبلغ بليون دولار من حصيلة الجباية فضلاً عن ٤٠٠ مليون دولار من حصيلة بيع السندات الإسرائيلية و٣٨٤ مليون دولار كتعويضات قدمتها ألمانيا الغربية إلى هذه المنظمة عن أضرار زعم أنها لحقت بأفراد وأملاك يهود أمريكيين أثناء الحكم النازى. وفى عام ١٩٨٤، جمعت «النداء الموحد» مبلغ ٦٤٠ مليون دولار، وكان زهاء ٧٠٪ منه موجهاً لإسكان المهاجرين وبناء مستوطنات لهم.

وكى نقدر حجم الدور الذى تقوم به «النداء الموحد» ومساحة النشاط الذى تضطلع به، نلاحظ «أن قسيم التجاريين والحرفيين فيها يضم أكثر من ١٣ ألف عضو – مقسمين إلى ٢٠ مجموعة بحسب التخصص والحرفة. وتخطط كل مجموعة لجباية الأموال من أعضائها، لتصب فى الصندوق العام الذى يتولى تحويل الحصيلة إلى إسرائيل. ويرأس كل مجموعة قيادة اقتصادية يهودية بارزة. ويقوم رؤساء الأقسام بزيارة سنوية إلى إسرائيل للقاء قادتها والتعرف على برامجها، وكيفية المشاركة فى حل مشكلاتها الاقتصادية..»[٣٠].

يعتبر البعض أن هذا التعاطف الذى يترجم إلى دعم مالى واقتصادى – سياسى من يهود الولايات المتحدة باتجاه إسرائيل، يعود إلى شعور هؤلاء بالتقصير والنقص

كونهم لم يستجيبوا لنداء «العودة» إلى إسرائيل[٣١]. لكن ذلك الشعور ليس كافيًا لتفسير الظاهرة، لأن ثمة أمريكيين غير يهود يساهمون بالدعم، فضلاً عن منظمات متصهينه غير يهودية لا تقل فى حماسها لإسرائيل عن نظيرتها اليهودية[٣٢]. ثم إن الوجود اليهودى – الصهيونى يساعد إسرائيل من بعيد على أكمل وجه، مما قد يصل بنا إلى إثارة التساؤل، عما إذا كانت إسرائيل تحبذ هجرة يهود الولايات المتحدة إليها، وهم الذين يضمنون لها بقاء الموقف الأمريكى – الخارجى على سخونته تجاهها وهم هناك بعيداً عنها؟.

ليس هذا موضع التفصيل فى أصول هذه الظاهرة، لكن الواضح أن الأموال غير الحكومية تشغل حيزاً معتبراً من التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاد الإسرائيلى، سواء على شكل أموال سائلة أو استثمارات فى داخلها أو فى الولايات المتحدة نفسها لصالح إسرائيل. مما يؤكد صحة التحليل القائل بأن «إسرائيل ليست مجرد جغرافيا بعيدة عن المجتمع اليهودى، وإنما هى جزء من المؤسسات اليهودية المالية العالمية، هى عروس اللوبى اليهودى – الصهيونى فى الولايات المتحدة..»[٣٣].

لا تتضح نوعية الشراكة الحميمة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فقط من حجم المساعدات والأرقام المالية، فقد أضحى هذا الحجم الكبير معروفًا على نطاق واسع، برغم أن المعرفة هنا تتعلق بالمعلن فقط، وهو مشكوك فى صحته، ومن المزمع أن الحقيقة أكبر بكثير (يقول مكتب المحاسبة العام بالكونجرس: إن المساعدة المالية الفعلية أعلى بنسبة ٦٠٪ من البيانات المعلنة..)[٣٤]، بل تظهر حميمية هذه الشراكة من استبصار الشروط التى تتحرك فى إطارها. وفى هذه الناحية يلاحظ :

* أنه منذ عام ١٩٧٤، سمح لإسرائيل بأن تنفق كل المنح الأمريكية قبل استخدامها للقروض.

* ومنذ عام ١٩٧٥، تتسلم إسرائيل كل المساعدات المالية نقداً. وقد سمح لها

أيضاً بحرية استعمال هذه المساعدات بدون تحديد للمشروعات والأغراض والبرامج التى تستخدم فيها.

* وفى عام ١٩٨٤، بدأت إسرائيل فى تسلم قيمة المساعدات والتحويلات المالية مرة واحدة فى بداية السنة المالية، بخلاف أسلوب الأقساط المتبع فى العادة. كما أقر الكونجرس أن لا تقل قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل عن مستوى قيمة الأقساط السنوية لديونها للولايات المتحدة[٣٥].

لكن التطور الأهم فى التكوين الرأسمالى الإسرائيلى عبر المساهمة الأمريكية جاء فى عام ١٩٨٥، حين بدأت الولايات المتحدة فى تقديم المساعدات كمنح لا ترد. لقد خفف هذا الإجراء الجرىء من أعباء الاقتصاد الإسرائيلى إلى حد مذهل. وبحلول عام ١٩٩٠، كان حجم المطلوبات الخارجية من إسرائيل نحو ٣٢,٥ مليار دولار، لم يكن من بينها شىء يمكن أن يرد للولايات المتحدة، وإنما تكونت الديون أساسًا من الأصول الأجنبية المتوطنة فى إسرائيل بقيمة ١٦,٩ مليار دولار (٥٢٪ من المطلوبات) وسندات الواجب التى يحملها أمريكيون أصلاً بقيمة ١٠,٢ مليار دولار (٣١,٤٪ من المطلوبات الخارجية) ولم يعد هناك حديث عن أزمة ديون إسرائيلية للولايات المتحدة. أما المبالغ الضخمة المقترضة بضمان الحكومة الأمريكية بهدف استيعاب المستوطنين الجدد من مناطق الاتحاد السوفيتى السابق، فكان من المعروف أن إسرائيل لن تسددها طبقاً لمصادر حكومية أمريكية[٣٦].

هذه الشروط والأريحية الأمريكية لا تتوفر لأية دولة أو مجموعة دولية أخرى على الإطلاق، ومن باب أولى فإنها لا تتوفر للجانب العربى أو مجموعة الدول العربية المدينة للولايات المتحدة[٣٧]. ولو تطرقنا إلى الحالتين المصرية والفلسطينية على سبيل المثال الذى يوضح كيفية التعامل بالمساعدات مع أكبر دولة عربية، ولها تعاملات ممتدة نسبيًا فى هذه القضية، ومع آخر كيان متنامٍ يظهر على الساحة العربية ويدخل شبكة (دائرة) المساعدات الأمريكية. نلاحظ ما يلى :

(أ) بالنسبة للحالة المصرية : تقدم الولايات المتحدة مساعدات لمصر تراوح حول معدل ٢,٥ مليار دولار سنوياً، وذلك اعتباراً من عام ١٩٧٥ . وقد أخذت هذه المساعدات شكل القروض والمنح، وحتى عام ١٩٨٧ كانت مصر قد حصلت على نحو ٢٢ مليار دولار. وقد حدث ذلك فى ظل الشروط ومحددات مختلفة تماماً عن الحالة الإسرائيلية. فإسرائيل تحصل من حيث الكم على ضعف ما يقدم لمصر – من الحكومة الأمريكية فقط – رغم أن مصر تعادل نحو ١٥ ضعفاً من سكان إسرائيل. وتدار المعونة فى مصر عبر خبراء اقتصاديين أمريكيين، ولا تصرف لها نقداً، إنما تأخذ صورة اعتمادات تقدم لمشروعات معينة يتم التفاوض بشأنها مع الولايات المتحدة وتوقع بخصوصها اتفاقيات محددة.

وبعد إلحاح تمكنت مصر من الحصول على قسم نقدى من المعونة. لكن بشروط، أهمها التوصل إلى تسويات مع صندوق النقد الدولى وإجراء إصلاحات شاملة فى الاقتصاد.

كما تشترط الولايات المتحدة إنفاق جانب من المعونة لمصر على دراسات الجدوى التى تقوم بها فى العادة بيوت استشارات وخبرة أمريكية وصلت كلفتها نحو ٦٠٪ من قيمة بعض القروض. ويتم نقل سلع الإنتاج ومستلزماته على وسائل نقل أمريكية من الولايات المتحدة. وهى أيضا مكلفة جداً، مما يؤثر فى النهاية على حجم المعونة الحقيقى.

هناك أيضاً رقابة صارمة يمارسها الكونجرس الأمريكى على أوجه صرف وطريقة إدارة برنامج المعونة لمصر. وينبغى دوماً أن تطمئن الإدارة الأمريكية وكونجرسها بالوثائق والأرقام، إلى أن المعونة أُنفقت فى الأوجه المخصصة لها. وفى طليعتها، وهذا مهم جدا، دعم مسار السلام بين مصر وإسرائيل، وتحقيق مطالب صندوق النقد الدولى، وتطوير القطاع الخاص[٣٨].

أهمية هذا المحدد الأخير، أنه هو الأصل فى تدفق برنامج المعونة الأمريكية إلى مصر، وأن له علاقة مباشرة بالشراكة الأمريكية الإسرائيلية. ففى الوقت الذى كانت فيه (وماتزال) المساعدات الأمريكية لإسرائيل الغير المشروطة كما لاحظنا – تهدف إلى تقويتها، بل وتتصاعد فى مواقيت أزماتها أو خوضها لجولات عدوانية، وتسعى إلى إدماجها فى البيئة الاقتصادية والأمنية الخاصة بها، كانت المساعدات إلى مصر تتغيا عزلها عن المحيط العربى، ومسار الصراع مع إسرائيل. وكانت معادلة المعونة ترتبط بمدى توجه مصر نحو السلام مع إسرائيل. فكانت المنح تزداد ومعدل التقدم المصرى من تحقيق هذه الأهداف. ويلاحظ أن مصر لم تحصل على المعونات والقروض الأمريكية إلا بعد أن تأكد توجهها فى التسوية السلمية[٣٩].

ويلفت النظر فى هذا السياق، أن مصر كررت لأكثر من مرة طلبها بأن تعامل معاملة الند مع إسرائيل فيما يتعلق بموضوع المساعدات[٤٠]. لكن ذلك كان فيما يبدو بلا جدوى. وفى نوفمبر ١٩٩٢، جرى اتفاق مصرى أمريكى أضاف بنوداً جديدة إلى شروط المساعدات. تقضى بإعفاء المقاولين الأمريكيين المنفذين للمشروعات والعاملين الذين يستعينون بهم من جميع الجنسيات، مع استثناء المصريين، من الضرائب. وأن تتحمل الجهات المصرية كافة الضرائب والرسوم على المشروعات التى يجرى تنفيذها. ولهذه الإعفاءات فى الأجل المنظور والطويل تأثيرات سلبية على الاقتصاد القومى[٤١].

وتؤكد مصر دائماً أن المساعدات الأمريكية ذات الطبيعة العسكرية ليست بالمستوى الذى يرضى طموحات القوات المسلحة المصرية وبرامجها المستقبلية[٤٢].

(ب) وبالنسبة للحالة الفلسطينية، التى تبدأ من منطلقات غير مبشرة اقتصاديًا، بسبب السرقة الإسرائيلية لمصادر ومقدرات الاقتصاد الفلسطينى لعشرات السنين (قدر عائد الضفة وغزة فقط على الصعيد التجارى ورسوم الزيارات والضرائب متعددة الأسماء قبيل الانتفاضة عام ١٩٨٧ بنحو ١١٠٠ مليون دولار فى

السنة)[٤٣]، فقد اقترح الكونجرس الأمريكى أن لا تقدم الإدارة الأمريكية أى جزء من المعونة المقررة للسلطة الفلسطينية (الوليدة) فى الضفة وغزة، إلا بشروط صارمة تصل إلى حد الوصاية.. مثل :

* حصر استخدام المساعدات الأمريكية فى المشروعات الإنسانية.

* تقدم المساعدات من خلال الوزارات والمنظمات الطوعية بدلاً من تقديمها مباشرة باسم السلطة وإليها.

* تخضع السلطة الفلسطينية لمساءلة مالية وإدارية كاملة، بما فى ذلك بيانات شاملة تتضمن تفصيلات حول كل الأصول والموارد.

* تساعد منظمة التحرير الفلسطينية فى القبض على الأشخاص المتورطين فى «الإرهاب» وتدفع تعويضات لضحايا الاعتداءات التى نفذت بدعم منها.

* يجرى تزويد إسرائيل بتكنولوجيا متطورة كلفتها ٤٠ مليون دولار لمساعدتها على محاربة «الإرهاب».

* منع الولايات المتحدة من إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع السلطة الفلسطينية تحت أى ظرف.

* عدم إعطاء أموال لإقامة سفارة أو قنصلية أو قسم لرعاية المصالح فى أى أرض تخضع لمنظمة التحرير الفلسطينية[٤٤].

أين هذه القيود الأمريكية على المساعدات لكيانين عربيين، التى من المؤكد أنها تتكرر مع حالات عربية أخرى، من شراكة الباب المفتوح مع إسرائيل؟. إن المصالح الإسرائيلية تمثل الحاضر الغائب فى البرنامج الأمريكى العربى، بينما يغيب العرب تماماً عن البرنامج الأمريكى الإسرائيلى، إلا إذا تعلق الأمر بالإضرار بمصالحهم.

فكرة الضرر هنا ليست قضية افتراضية فالشراكة المالية الأمريكية مع إسرائيل

مكنتها من التعامل مع المعادلات الصعبة فى دنيا الاقتصاد بحيث استطاعت شن الحروب العدوانية والتوسع الإقليمى ضد العرب، وخفض تكاليف احتلالها لأراضيهم وتجنب عواقب التصلب السياسى، وتكوين رأسمال بوسعه تنفيذ مشروعات لا يرقى إليها سوى أقوى الدول اقتصاديا (كبرامج غزو الفضاء)[٤٥].

هذه الشراكة المالية الأمريكية، سمحت لإسرائيل بتوجيه نحو ٣٠٪ من الناتج القومى للإنفاق العسكرى ونحو ٣٠٪ أخرى للاستثمار، وهو ما يخلق فى الظروف العادية مشكلة حادة للموازنة بين الموارد والاستخدامات، ولا يمكن أن يحدث ذلك على نحو مستقيم دون دعم خارجى. فعندما اضطرت مصر مثلاً إلى رفع معدل الإنفاق العسكرى بعد عام ١٩٦٧، سبقت فى الوقت نفسه إلى تخفيض مخصصات الاستثمار والتنمية. وهو ما تخاشته إسرائيل عبر الحبل الموصول بالمساعدات الأمريكية[٤٦]. وقد عبر عن هذا الوضع بإيجاز «ميرون بنفتستى» حين ذكر «هناك اعتقاد دائم وسط الرأى العام الإسرائيلى والسياسيين الإسرائيليين، بأنه مهما ساءت الأحوال، فإن جهة ما وبشكل أساسى الولايات المتحدة سوف تهب للنجدة والمساعدة... إن أحدا لا يهتم ووراءه بنك يدفع..»[٤٧].

إن المقاربة الأمريكية للمعونة المقدمة إلى إسرائيل والعرب تقوم كما سبقت الإشارة على «الخيارات الأيديولوجية – السياسية»، وليس على التفكير الاقتصادى البحت. المعونة المدفوعة إلى مصر (مثلاً) تسهم على نحو مباشر فى تعديل الهياكل الاجتماعية الاقتصادية وفقًا للرؤية الأمريكية، التى تأخذ المصالح الإسرائيلية فى الاعتبار الأول. وبينما تقدم المساعدات الممنوحة لإسرائيل «بطريقة لا يمكن بها تكوين قوة ضغط واضحة عليها ... فإن المساعدات المقدمة إلى دول عربية تتحرك وفق استراتيجية معاكسة، فثمة برامج يشرف على إدارتها أفراد يتابعون أدق التفاصيل..»[٤٩].

ومن المثير أن التحيز المالى للشراكة الإسرائيلية مقارنة بالجانب العربى تتحرك

قدمًا، بينما الأموال العربية تستمرأ طريقها إلى عالم الاقتصاد الأمريكى. لقد بلغ إجمالى الاستثمارات المالية العربية خارج الوطن العربى عام ١٩٩٣ ما يراوح بين ٦٥٠ و٧٥٠ مليار دولار[٥٠]. والشطر الأعظم من هذه الأموال يسكن المحافظ الاستثمارية المدارة من قبل البنوك الأمريكية ممثلة فى وسائل الدفع والأوراق المالية والأوراق التى لا تعطى حاملها حق الإدارة، وبعضها يتجه إلى الودائع المصرفية فى البنوك أو شراء أوراق الشركات وحصص الملكية. فى حين تتجه الاستثمارات الخاصة نحو الاستثمارات العقارية.

تتبوأ هذه الأموال أهمية بالغة فى إحداث السيولة المالية فى الولايات المتحدة (وبقية الدول الصناعية).. بل وهى فى نظر البعض ربما «أسهمت فى دعم الأطراف المعادية للحقوق العربية، من خلال العلاقات الثنائية أو القنوات الدولية أو المؤسسات المالية، استثماراً أو عوناً، ودعم قوتها الاحتكارية والتساومية..»[٥١]. فالعالم الذى يسوده تدويل رأس المال، وتختفى فيه جنسية الأموال، يمكنه بسهولة أن يسمح بوصول الأموال والأرصدة العربية المغتربة فى الولايات المتحدة (وبقية الدول الصناعية الغربية) إلى إسرائيل[٥٢].

وهكذا فإنه فضلاً عن المخاطر المتعلقة بإمكانية هبوط سعر الصرف وانخفاض قيمة الأموال والودائع العربية، أو هبوط قوتها الشرائية من جراء التضخم أو فرض قيود على حرية تحويلها وحركتها، من جراء أزمة مالية أو سياسية أو حتى إمكانية تجميد هذه الأموال[٥٣]، هناك الخطر المتمثل فى احتمال تسربها لدعم إسرائيل، واستخدامها لتمكين الاقتصاد الإسرائيلى من الاستمرار فى إهدار الحقوق العربية.

مؤدى ذلك كله، أن الشراكة الإسرائيلية الأمريكية فى مجال التكوين الرأسمالى للدولة اليهودية، لم يترتب عليها دفع ثمن من المصالح الأمريكية المالية مع الجانب العربى. ولعل العكس كان صحيحًا إذ «يبدو أن مزيدا من الضغط الأمريكى على العرب عبر دعم إسرائيل، كان يعنى هلع العرب ولجوءهم إلى الولايات المتحدة، دون أن تتأثر مصالحها العربية..»[٥٤].

٢ - الشراكة الصناعية :

الحصة الأمريكية فى التكوين الصناعى والتكنولوجى والعلمى الإسرائيلى لا تقل عن نصيب الولايات المتحدة فى التكوين الرأسمالى الإسرائيلى. لكن إسرائيل تضفى هالة على قدراتها الذاتية التكوين الصناعى بأكثر مما تفعل فى الجوانب الأخرى. ولا يخفى ما للحملة الدعائية: الصاخبة عن ملكاتها الصناعية التكنولوجية من أهداف على المستويين الإقليمى والدولى. ففى التحليل الأخير، بوسع إسرائيل الادعاء بأن دولاً كثيرة تعيش على المنح والقروض الخارجية، لكن الدول التى أوتيت حظًا من التطور الصناعى والتكنولوجى مثلها قليلة جدًا.

مثل هذه الحملة تكفل لإسرائيل فى النطاق الدولى استقطاب الزبائن من المستثمرين والمستهلكين. وقد تخلق فى محيطها الإقليمى رغبة التعلق بركابها، عوضًا عن طموح المواجهة معها، الذى لن يجدى بسبب تفوقها النوعى الهائل. وفى كل الأحوال ليس السلوك الإسرائيلى فى معرض الحديث عن التفوق النوعى بدعًا من ممارسات الكيانات الاستيطانية إجمالاً. إذ ماذا يبقى من الكيان الاستيطانى ليميزه عن محيطه الإقليمى، إن لم يكن له حظوة من التقدم، تجعله قبلة هذا المحيط فى كل وقت ؟. إن حديث الشرق أوسطية يستند أساسًا على هذه الفلسفة بالنسبة للحالة الإسرائيلية ومحيطها العربى. ولذلك، علينا أن نتفهم الأسباب التى قادت «شيمون بيرس» للحديث عن «البقرة الإسرائيلية التى تنتج ثلاثة أمثال البقرة الروسية من ألبان، برغم أن للاثنتين المواصفات نفسها. والميزات التى لإسرائيل فى استخدام الأبحاث التطبيقية فى الزراعة ومحاربة التصحر. بحيث إن ٩٥ ٪ من الزيادة فى الإنتاج الزراعى تحققت نتيجة للعلم والتكنولوجيا والتخطيط». وكيف «أن إسرائيل مستعدة لوضع معرفتها تحت تصرف جيرانها...»[٥٥].

لكن إسرائيل فى الحقيقة لا تمثل قاعدة صناعية - تكنولوجية وعلمية مستقلة عن الظهير الغربى بعامة والأمريكى بخاصة. يبدو ذلك جليًا إن نحن أخذنا فى

الاعتبار حجم التكوين الرأسمالى الأمريكى مثلاً من جملة التكوين الرأسمالى الإسرائيلى، على النحو الذى تطرقت إليه النقطة السابقة، فالدول المتطورة القوية صناعيًا وتكنولوجيًا من منطلقات ذاتية بحته، لا تتسول الآخرين كلما واجهتها أزمة صغيرة أو كبيرة، كما تفعل إسرائيل منذ وجدت، وذلك إلى الحد الذى يجعل سكرتير اتحاد العمال الإسرائيلى (الهستدروت) يقول: «لا أعرف إذا كانت هناك أقطار أخرى فى العالم يعيش فيها الفرد فى بحبوحة، بينما تعانى الخزينة من الكوارث..»[٥٦].

إن تطوير الفضاء الصناعى التكنولوجى والعلمى هو عملية مكلفة جدًا بالنسبة لأية دولة راسخة، ولاشك أنه أكثر كلفة لبلد حديث العهد (كإسرائيل)، عاش تحت السلاح منذ يوم ميلاده، محدود الإمكانات والموارد من جميع الجوانب. ومن المؤكد أنه ما كان فى قدرة إسرائيل تكثيف جهودها فى الحقول النوعية لولا سياسة الشراكة المفتوحة من جانب الظهير الأمريكى[٥٧]. وتقدم متابعة أشكال هذه الشراكة ومداخلها مجالاً شديد الثراء لأولئك الذين يسعون لتحرى القدرات النوعية الذاتية الحقيقية للاقتصاد الإسرائيلى، ومعرفة ما هو أصيل بحت منها وما هو مشترك مع الخارج وما هو مجرد فيض من الخارج (الأمريكى فى هذا الموضع) لصالح إسرائيل. وقبل أن نتابع تجليات هذه الشراكة النوعية فى حدود المتاح من البيانات ذات الصلة (فلابد أن هناك ما هو غير متاح)، نتوقف عند ملاحظة لها وجاهتها وصدارتها الموضوعية لدى كل الدراسات ذات الصلة تقريبا هى: إن جوهر التطور الصناعى – التكنولوجى العلمى وأسسه فى إسرائيل تبدأ وتنتهى بالصناعة العسكرية والمجمع الصناعى العسكرى. فهذه الصناعة هى قاطرة الاقتصاد الصناعى والبحوث التكنولوجية، ويمتد إشعاعها إلى كافة المجالات النوعية. فحتى الصناعة الاليكترونية والبحوث العلمية من الكيبوتسات حتى الجامعات ومراكز البحوث تتلقى مساعدة من وزارة الدفاع، إن هذه الوزارة تشرف على كل الصناعات والمنتجات ونظم الإدارة القائمة على العلم، وكل

البحوث العسكرية توضع فى الوقت نفسه فى خدمة الفضاء الصناعى. وإذا لاحظنا أن المجمع الصناعى العسكرى يمثل ملتقى رأس المال الأمريكى ومصدر النفوذ للشركات الاحتكارية الكبرى فى الغرب عمومًا، بمشاركة إسرائيلية، أدركنا الحجم الحقيقى للتطور النوعى الإسرائيلى[٥٨]. لذلك فإن الصناعة العسكرية تدس أنفها وتبرز حضورها فى مجمل الفضاء الصناعى التكنولوجى والعلمى فى إسرائيل.

أما تجليات الشراكة الأمريكية الإسرائيلية فى هذا المجال فتبرز فى المظاهر الآتية:

(ا) **التمويل** : تعد إسرائيل ظاهريًا من أكثر الدول إنفاقًا على البحث العلمى والتطوير. ففى منتصف السبعينات، كانت تنفق ما يعادل ١,٥ ٪ من دخلها القومى على هذا الجانب، وارتفعت النسبة إلى ٣,٠٤ ٪ فى منتصف الثمانينات. غير أن المخصصات الحقيقية من الحكومة الإسرائيلية للبحث والتطوير تتراوح بين ١١ و٦٥ ٪ من المعدلات المذكورة. أما الباقى فيتم الحصول عليه من البلديات والمنظمات الصهيونية والجامعات والمعاهد المناظرة فى الولايات المتحدة (وأوروبا).

ثمة إحصاءات قديمة الآن لكنها توضح الاتجاه العام بهذا الشأن. ففى عام ١٩٦٣، أنجزت الجامعة العبرية بالقدس الغربية نحو ٣٠ ٪ من الإنشاءات الجديدة بفضل هبات مالية قدمها أصدقاء للجامعة فى الولايات المتحدة (وبلجيكا وكندا والأرجنتين).

وفى تقريرها السنوى لعامى ١٩٦٥ و١٩٦٦ ذكرت شركة «فولكس فاجن» الألمانية أنها منحت هبات إلى معهد وايزمن والمعهد الجغرافى فى الجامعة العبرية. وفى عام ١٩٦٧ خصص المعهد الأمريكى للصحة مبلغ ٢٠ مليون دولار لتمويل بحوث علمية فى إسرائيل. ويحصل «التخنيون» أحد أهم المراكز العلمية والتطوير التكنولوجى فى إسرائيل على تمويل سنوى ثابت من مصادر أمريكية. وتتلقى معظم مجموعات البحث داخل المؤسسات العلمية تمويلاً من هيئات حكومية أمريكية، مثل مكتب

أبحاث البحرية والمؤسسة القومية للعلوم والمكتب القومى للمقاييس وهيئة الطاقة الذرية ومديرية الزراعة[٥٩].

هذا الاعتماد على التمويل الأمريكى (الخارجى عمومًا) بلغ حدًا أثار حفيظة بعض أصحاب الرأى فى إسرائيل بما فى ذلك بعض العلماء. فقد اعتبر هؤلاء فى مطلع السبعينات أن هذه الظاهرة ربما كان لها مردود سيئ على البحث والتطوير فى إسرائيل، لأن هناك احتمالات قوية بأن هذه القضية تعمل لصالح الممولين. ومع ذلك، لا يبدو أن القضية قد تراجعت فى أى مرحلة. ففى سنة ١٩٧٧ تم إنشاء «مؤسسة البحث والتطوير المشتركة بين إسرائيل والولايات المتحدة» برأسمال ١١٠ مليون دولار، وبحلول عام ١٩٨٨، كانت هذه المؤسسة قد مولت ١٨٣ مشروعًا أمريكيًا إسرائيليًا مشتركًا[٦٠].

(ب) الإنتاج المشترك : يُعد إنشاء فروع للشركات الأمريكية فى إسرائيل، والإسرائيلية فى الولايات المتحدة من أهم أشكال الشراكة الاقتصادية التجارية العسكرية العلمية معًا وفى وقت واحد. فلقد قامت، منذ وقت مبكر، شركات أمريكية عملاقة عديدة بافتتاح فروع لها فى إسرائيل أو ساهمت – إلى جانب مصارف وهيئات مالية واستثمارية – فى رساميل الشركات الإسرائيلية الناشئة.

على سبيل المثال، تشمل هذه القائمة.. شركات إنتل إسرائيل (فرع لشركة يو.إس إنتل)، وأ.أى.إل إسرائيل (فرع المختبر الإلكترونى الأمريكى) وستروفوتيكس س.م (فرع مؤسسة أمريكا لرواد الفضاء)، وشركة بيت للهندسة والتطوير (فرع شركة جرير للأدوات العملية)، وتاديران، التى تسمى ببيت الحرب الإليكترونية فى إسرائيل، وساهمت فى تزويد القمر الصناعى الإسرائيلى (افق ٣) بالأجهزة الإليكترونية[٦١]، (رأسمالها مناصفة بين شركة كور الإسرائيلية وجنرال اليكتريك الأمريكية)[٦٣]، وموتورولايت للالكترونات (شركة أمريكية بالكامل)، ومونسانتو (شركة أمريكية يسيطر عليها بنك فيرست ناشيونال سيتى)، وأ.ب.م (وهى رأسمال استثمارى مشترك

مع شركة تاير روبر والفاهيوز وأمريكان داتا)[٦٣]، ومونسل للصناعات الإليكترونية (تستفيد من التعان الوثيق فى مجال الموازنة ومشروعات البحث والتطوير مع وكالة الفضاء ووزارة الدفاع الأميريكيتين، كما تنتج بعض المعدات الدقيقة بالتعاون مع جهاز الدفاع فى حلف الأطلنطى)[٦٤].

إن هذه الشركات، تحتكر نحو ٩٥٪ من إجمالى الصناعة العسكرية (أم الصناعات والتكنولوجيا فى إسرائيل)، وتوظف ٩٣٪ من إجمالى العمالة الفنية الراقية فى إسرائيل (منتصف الثمانينات)[٦٥].

وقد كانت الخبرة الأمريكية أول من أسهم فى استزراع القاعدة العلمية التكنولوجية للنشاط الذرى الإسرائيلى، وأول من صمم مفاعلات ذرية فى إسرائيل (مفاعل ريشون فى فبراير ١٩٥٧، ثم مفاعل ناحال سوريك فى سبتمبر ١٩٥٧)[٦٦].

هناك آلية أخرى للشراكة النوعية، تمثل وجها آخر للاتجاه المذكور، قوامها نقل بعض الشركات الإسرائيلية لنشاطها الصناعى إلى الولايات المتحدة. حدث هذا الاتجاه منذ بضع سنوات، من جراء تقلص الطلب الإسرائيلى الداخلى، (وهو الأمر نفسه، الذى حمل بعض الشركات الأمريكية لإغلاق مكاتبها التسويقية التى كانت تقيمها فى إسرائيل – وقد يتوقف هذا الاتجاه فى حال فتح الأسواق «الشرق أوسطية»..!). وكذا بهدف السعى للمنافسة داخل السوق الأمريكية نفسها. من أمثلة هذا التوجه، اشتراك شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية، من خلال مصنعها «مالاط» مع شركة ر.و (مجموعة النظم الدفاعية الأمريكية) من أجل إنتاج طائرة استطلاع بدون طيار من نوع جيمباكس. وقيام شركة «تاديران» بالسعى مع شركة جنرال ديناميكس الأمريكية، لإنتاج أجهزة اتصال للجيش الأمريكى. وحصول شركة الصناعة الجوية الإسرائيلية على إذن بإقامة مركز لتصليح طائرات الهليوكبتر فى ولاية الينوى، وذلك بتسهيلات مالية – إدارية أمريكية[٦٧].

وبصفة عامة، فإن ٣٥ – ٥٠٪ من المنتجات الإسرائيلية، إما أنها تقوم بالكامل على تكنولوجيا أمريكية، أو تحتوى على هذه التكنولوجيا عبر قنوات رسمية وهامش سماح أمريكيين[٦٨].

(ج) استغلال الطاقات العلمية المهاجرة : كمجتمع استيطانى، تمكنت إسرائيل من الاستثمار بالطاقات العلمية والخبرات العالية التى وفدت مع المهاجرين القدامى والجدد. فبناء على عمليات انتقائية، جنت إسرائيل أرباحًا تكنولوجية هائلة من المستوطنين. تمثلت فى :

* توفير تكاليف تعليم المهاجرين واكتسابهم الخبرة. المهاجرون يشكلون رأسمال علمى ومهارى تكنولوجى جاهز التدريب، أو على الاقل متعلم بشكل مناسب مما يوفر نفقات الإعداد الطويل لدخول ساحة الإنتاج النوعى. لقد بلغت نسبة أصحاب الوظائف الأكاديمية عالية التخصص من الوافدين من مناطق الاتحاد السوفيتى (سابقا) منذ مطلع التسعينات نحو ٥٣,٥٪[٦٩]. وبين هؤلاء من هو صاحب قدم وباع فى أبحاث الفضاء والصواريخ والصناعة بجميع فروعها، وكان منهم من شارك فى تطوير القمر الصناعى « جورفيك أ تكسات » الذى انطلق إلى الفضاء فى مارس ١٩٩٥[٧٠].

* يحافظ المهاجرون العلماء على علاقات وثيقة مع مراكز التعليم والمؤسسات البحثية الخارجية، التى كانوا مرتبطين بها، مما يكرس هذه العلاقات والخبرات لصالح إسرائيل ومؤسساتها النظيرة.

* معظم القوى المهاجرة تقع فى عمر الإنتاج الاقتصادى والعطاء العلمى.

* تنوع مصادر الهجرة يؤدى إلى تنوع مصادر التعليم والثقافة والخبرات الصناعية والتكنولوجية.. وبرغم الصعوبات الإدماجية، إلا أن لهذا التنوع عوائد علمية كبيرة[٧١].

تتأتى الشراكة الأمريكية فى عملية التدشين البشرى المشتمل على توفير طاقات نوعية لإسرائيل، من التمويل الأمريكى المباشر، بنقل المهاجرين على طائرات أمريكية، كما حدث فى قضية نقل المهاجرين الفلاشا من أثيوبيا [٧٢]، وتخصيص مبالغ بعينها فى حملة المساعدات الرأسمالية لاستيعاب المهاجرين فى إسرائيل (كما هو واضح من جدول المساعدات) . وتتاتى هذه الشراكة أيضا، من الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على الكيان السوفيتى السابق لفتح أبواب الهجرة لمواطنيه اليهود، واتخاذ إجراءات قانونية أمريكية تحصر اتجاه الهجرة نحو إسرائيل، بعد إغلاق المنافذ الأخرى المحتملة، بما فيها الأبواب الأمريكية [٧٣].

وليست هذه الشراكة بلا مغزى أو عائد بالنسبة للولايات المتحدة نفسها. فالمعلومات التى يحملها المستوطنون الجدد تجد طريقها الى المجمعات العلمية والصناعية والتكنولوجية الأمريكية من جانب، كما أن توجيه المهاجرين إلى إسرائيل، خيار مفضل لدى الجاليات اليهودية الأمريكية التى تعطف على بقية اليهود. ولكن بعيدا عن حياضها، فيما يعرف بعقدة الكراهية الذاتية. (وبالمناسبة لم يأخذ هذا الجانب حظه من التحليل فى الأدبيات العربية)[٧٤].

(د) مؤسسة الشراكة النوعية وتقنينها : تتأطر الشراكة الصناعية التكنولوجية والعلمية بين الولايات المتحدة واسرائيل على الصعيد الرسمى فى عدد كبير من الاتفاقات بين الحكومتين والمؤسسات الرسمية والخاصة ذات الصلة، وتقوم عليها عدد من المجموعات واللجان والهيئات المتخصصة الثابتة ولا ضير فى ذلك من الناحية الظاهرية، فثمة أطر مشابهة تفعل الشىء ذاته بين الولايات المتحدة ودول أخرى. بيد أن مضمون الشراكة فى هذا الصدد مختلف إلى حد مذهل.. فماهو مسموح بالتعاون فيه وما هو متاح لإسرائيل ليس متاحا لقوى أخرى، ولا حتى لأقرب حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا.

وتظهر المتابعة أن هذا المبدأ المحدد للشراكة النوعية ثابت فى كل العهود السياسية والإدارية الأمريكية. وإذا اعتنينا بهذه الحقيقة كما عبرت عنها الإدارات الثلاث الأخيرة فى واشنطن منذ مطلع الثمانينات نلاحظ ما يلى :

١- **فى عهد الرئيس ريجان**، جرى توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى نوفمبر ١٩٨٣، بمضمون لاسابق له. إذ سمح الاتفاق بنقل التكنولوجيا الراقية إلى المؤسسات الإسرائيلية بما فيها تلك المحجوبة عن شركاء واشنطن فى حلف الناتو، سواء تم ذلك بإقامة صناعات مدنية وعسكرية مشتركة، أو بالمساهمة المباشرة فى تطوير الصناعة الإسرائيلية، بنقل بعض فروع الإنتاج الأمريكى إلى إسرائيل.

أيضا، قررت الولايات المتحدة ضم الجامعات ومراكز البحوث الإسرائيلية إلى الشبكة الوطنية الأمريكية للمعلومات العلمية عن طريق الحاسب الآلى.وبذلك أصبحت إسرائيل الدولة الوحيدة فى العالم المسموح لها بهذه الشبكة التى تضم فى ذاكرتها أخطر المعلومات العلمية الأمريكية وأدقها[٧٥].

وفى هذا العهد، ضمت إسرائيل إلى برامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى التى اشتهرت باسم « حرب الكواكب » منذ عام ١٩٨٥. وبناء عليه، فتح صندوق التكنولوجيا الأمريكية فى المجالات الحيوية (الأليكترونات، الحاسبات، الاتصالات، الليزر، الطاقة، الصواريخ ...) وقد أوضح تقرير أمريكى نشر عام ١٩٨٦، أن إسرائيل هى أكبر متلق أجنبى لمبادرة الدفاع. وأن إسرائيل تلقت ٢٠٪ من المبالغ المخصصة للأبحاث. وتأكد بعد ذلك أن صناعة الصواريخ والأقمار الصناعية، فيما عرف بوكالة الفضاء الإسرائيلية، ماكان لها أن تتحرك دون هذه الشراكة الأمريكية، لاسيما بعد أن فتحت الولايات المتحدة أبوابها لإدخال العلماء الإسرائيليين والسماح بتعاونهم مع العلماء الأمريكيين فى مجال الفضاء، وبعد أن أنشئ جهاز سمى « مكتب الاستطلاع القومى » كى يسهر على هذا التعاون، الذى تشارك فيه أجهزة

الاستخبارات الإسرائيلية[٧٦].

لقد بلغ هامش السماح الأمريكى فى عهد ريجان (١٩٨١ – ١٩٨٨) الحد الذى دفع إسرائيل إلى إنشاء فرع لوكالة الفضاء الإسرائيلية ليعمل فى الولايات المتحدة (ولا يوجد سوى فرع ثان فى إسرائيل). وكان نتاج هذا السماح إطلاق إسرائيل قمرها الصناعى الأول(أفق ١) فى ١٩٨٨/٩/١٩ ثم (أفق ٢) فى ١٩٩٠/٩/٣[٧٧].

ولن نتطرق إلى تفاصيل المشروع الأمريكى الإسرائيلى المشترك الخاص بإنتاج الطائرة « لافى » الذى جرى ترتيبة عام ١٩٨٣[٧٨]، بيد أنه من المهم الإشارة إلى أن هذا المشروع قد قضى عليه بالفناء، بمجرد أن رفعت الولايات المتحدة يدها عنه.

٢- **وفى عهد الرئيس بوش**، الذى لم يكن بعيدا عن منجزات الشراكة فى إدارة سلفه – إذ كان نائبا لريجان – تمكنت إسرائيل من النفاذ إلى أدق أسرار التكنولوجيا النوويةوتحويلها إليها. وكان لبوش ميزات إضافية سابقة، فبين عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٩ كان يتولى إدارة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ثم أصبح نائبا للرئيس الأمريكى حتى عام ١٩٨٨ فرئيسا للولايات المتحدة حتى عام ١٩٩٢ هذه المناصب الثلاث الأرفع فى الولايات المتحدة، سمحت له بالاضطلاع على جوانب من الشراكة، لم تكن متاحة معرفتها للكثيرين، حتى فى الولايات المتحدة نفسها، مثل النهج الإسرائيلى فى السطو على الأسرار العلمية . جنباً إلى جنب مع الاستفادة مما هو مؤسس ومعلن، وغض الطرف عن هذه الممارسة. سوف نلقى الضوء على هذا النشاط لاحقاً ، غير أنه تنبغى الإشارة إلى أنّ إدارة بوش فتحت منافذ شديدة الحساسية للشراكة النوعية مع إسرائيل. فتعاملت إسرائيل مع شركات موحدة فى وجه أية قوة حليفة أخرى. مثل شركة «كا فينزكى بركلين» المتخصصة فى إنتاج مكونات السلاح النووى، و«مصنع أبولو» لإنتاج اليورانيوم المخصب، وشركة «أتلانتيك ريشفيلر».. ومراكز نووية أخرى وحصلت على أهم مكونات ومواد التكنولوجيا

المطلوبة لإنتاج السلاح النووى[٧٩] .

٣- **أما إدارة الرئيس كيلنتون** ، فقد ضمنت نواياها تجاه إسرائيل والشراكة النوعية معها فى صلب برنا مجها الاقتصادى السياسى حين رأت «ضرورة إنشاء لجنة أمريكية- إسرائيلية مشتركة للتكنولوجيا الراقية، لتعمل فى مجال البحث والتطوير لتكنولوجيا القرن الحادى والعشرين»[٨٠]. وبالفعل، استهل كلينتون عهده بالموافقة على أن تشترى إسرائيل الكمبيوتر العملاق «كراى» الذى تنتجه شركة كراى الأمريكية . وهى خطوة ترددت الإدارات السابقة فى الإقدام عليها. هذا الأمر من شأنه مساعدة إسرائيل على تطوير برنامجها لإنتاج الصواريخ وتطوير جيل ثان من الأسلحة النووية[٨١] وفى مارس ١٩٩٣ حققت إدارة كلينتون ما أعلنت عنه فى برنامجها وتم إنشاء مؤسسة العلم والتكنولوجيا الأمريكية الإسرائيلية.. وأتبعت هذه الخطوة بإصدار قرار أمريكى يسمح للشركات الإسرائيلية بتصدير عتاد ومعدات خاصة بإطلاق الأقمار الصناعية إلى الولايات المتحدة، وتزويد إسرائيل بطائرة «إف. ١٥ . اى» الفائقة التقدم والسماح لها بالاشتراك فى مناقصات بيع منصات إطلاق الصواريخ[٨٢].. وقد تطلعت إسرائيل فى إبريل ١٩٩٥ إلى الحصول على طائرة الاستطلاع الأمريكية من طراز «جرومان» التى لم تخرج بعد من الحدود الأمريكية، عبر شرائها «من أموال المساعدات الأمريكية المخصصة لإسرائيل..»[٨٣].

(هـ) **العمليات السرية** : طرق الطرفان الأمريكى والإسرائيلى. أبواباً خلفية وسبلاً لا معلنة ضمن الشراكة الحميمة فى المجالات النوعية. فإسرائيل ، لم تقنع بالقنوات المشروعة للحصول على التكنولوجيا الراقية، وإنما هيأت مداخل أخرى للسطو عليها بعيدا عن الأطر المأسسة. برز هذا الاتجاه منذ منتصف الخمسينات، عبر أجهزة سرية، كان أهمها فى هذا السياق ما عرف باسم «ليكام» أو مكتب العلاقات العلمية وقد استمر عمل هذا الجهاز حتى اكتشف أمر الجاسوس «جوناثان بولارد».

وكان مما يسر، وما يزال، عمل هذا الجهاز وأشباهه، تغلغل العناصر اليهودية فى

الأقطار المتقدمة، ووجود قدر من التواصل بين هذه العناصر مع إسرائيل، إلى جانب أجواء التعاطف العام معها.. وضمن الأجهزة الرديفة فى مضمار التسلل النوعى مكتب الملحق العلمى، وبعثة المشروعات التابعة لوزارة الدفاع، ووكالة تصدير الأسلحة التى يديرها قياديون من المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، والشعبة الأليكترونية – التابعة للصناعات الجوية، والعملاء السريين المزروعين فى المؤسسات العلمية الأمريكية، والبعثات الدبلوماسية التى تستخدم كغطاء مناسب لعمليات السطو والمتابعة، والمكاتب والهيئات الإسرائيلية متعددة المهام كشركات السياحة والملاحة ودوائر الوكالة اليهودية.

من أمثلة العمليات الناجحة لهذه الأجهزة، نقل كميات من اليورانيوم المخصب من الولايات المتحدة عبر شركة «زيم» للملاحة وطائرات شركة «العال» الإسرائيليتين.

ضمن هذه الآلية أيضا، ما يقوم به المبعوثون من الطلاب والدارسين الإسرائيلين فى الولايات المتحدة (والدول الغربية) الذين يقدرون بالآلاف، ويكون من مهامهم الاقتراب من المراكز والمعاهد ومختبرات البحث المعنية بالتكنولوجيا والإدارة المتقدمة. وكذا، تجنيد عناصر مسئولة فى الإدارات الأمريكية لاسيما من أنصار إسرائيل من اليهود مزدوجى الجنسية، حيث المواطنية الأمريكية غطاء مناسب جدا للحركة[٨٤].

ومن جانبها، لا تبدى الولايات المتحدة تشدداً ضد هذه الآليات الإسرائيلية إلا حين تستشعر رغبة فى لفت نظر إسرائيل إلى حجمها الحقيقى، مثلما حدث فى إطار قضية الجاسوس «بولارد»، لكن هناك ما يشير إلى استمرار الدأب الإسرائيلى بهامش غض نظر أمريكى، على مسألة السطو العلمى متعدد الأبعاد. إذ إن هناك قضايا أخرى شبيهة بقضية بولارد، جرى طيها بسرعة مثل؛ قضية شركة «ميلكو» التى هربت صواعق كهربائية – نووية من نوع كرايترون إلى إسرائيل، وقضية شركة «نابكو» التى سعت لتهريب أجهزة تغليف المدافع بالكروم لإطالة عمرها[٨٥].

ويعود هذا التساهل الأمريكى، ليس فقط للشعور بأن إسرائيل هى من «أهل البيت»، ولكن أيضا، لأن إسرائيل تساهم فى عمليات سرية سوداء للولايات المتحدة فى مناطق كثيرة من العالم. ففى حركة تمويه غير متقنة، ساهمت الولايات المتحدة مثلاً، فى دعم أنظمة الحكم التابعة لها، لاسيما بمبيعات السلاح وتدريب قوات القمع، عبر الجانب الإسرائيلى. حدث هذا فى حالات متعددة فى أمريكا الجنوبية. كما تولت إسرائيل نقل المعلومات والتقنيات الخاصة بالأسلحة الشرقية سابقاً المتخلفة عن بعض المعارك العربية معها إلى الولايات المتحدة. ومرقت مرافئها ومرافقها كمكان لتخزين الأسلحة الأمريكية فى مكان متقدم قريب من مصالح أمريكية كثيرة، واستخدمت مصانعها لعمليات تطوير أسلحة تحظر تطويرها الاتفاقات بين الاتحاد السوفيتى (سابقا) والولايات المتحدة[٨٦].

إذا التفتنا إلى الشراكة الأمريكية العربية فى مختلف الجوانب النوعية المشار إليها (صناعيا وتكنولوجيا وعلميًا)، فإننا لا نقع على أية تجليات مشابهة قرينة لما يجرى على المسار الإسرائيلى الأمريكى. بل نلاحظ ما يلى :

(ا) أن تحقيق التفوق النوعى لإسرائيل إزاء العرب كان من ضمن أهداف الشراكة النوعية الأمريكية مع إسرائيل. لعل هذا يبدو واضحًا فى المجال النووى وغير التقليدى، لكنه متضمن فى المجالات التقليدية أيضا «فالشركات العملاقة الأمريكية متعددة الجنسية، تكاد فى تعاملها مع الجانب العربى تحرص على عدم تحسين مستواه التكنولوجى والعلمى، ولا تتيح له شيئا مما هو مسموح به لإسرائيل»[٨٧]. وقد لاحظ بعض الدارسين «أن المشروعات التى تقيمها هذه الشركات فى الدول العربية لا تمثل أولوية عالية فى عملية التنمية، كقطاعات التجارة والبنوك والسياحة. وتدخل الصناعات التى تنتج سلعًا لا تستجيب لاحتياجات الشرائح الواسعة من السكان، وتتجه إلى ما تستهلكه أقلية غنية. إن هدفها الأساسى هو تحقيق أقصى الأرباح، واستنزاف الموارد البشرية والمالية. كما

أن التكنولوجيا التى تحصل عليها الدول العربية من هذه الشركات غالباً ما تكون متقادمة، وعلى وشك الاستغناء عنها فى بعض الدول»[٨٨]. هذا الاتجاه لا يتسق بحال وسياسة الباب المفتوح فى المجالات النوعية مع إسرائيل.

(ب) تؤخذ وجهة إسرائيل فى نتاج الشراكة الأمريكية العربية، ويجد الرأى الإسرائيلى أذناً مصغية إن بدا أن الشراكة العربية سوف تخل بموازين القوى مع العرب بحسب التكييف الإسرائيلى لهذه الموازين، ومن ذلك، أنه كان من جراء الموقف الإسرائيلى المعارض لإتمام بيع صفقة طائرات أواكس للعربية السعودية عام ١٩٨١، أن اشترط الكونجرس الأمريكى للموافقة ما يلى :

* أن يكون بإمكان الإدارة الأمريكية، التعرف على المعلومات التى تحصل عليها الطائرات والتصرف فيها.

* أن تظل برامج الحواسب الإليكترونية فى الطائرات ملكاً للولايات المتحدة.

* حظر تبادل المعلومات التى تتيحها البرامج المذكورة مع أية دولة أخرى (والمقصود بالطبع العربية السعودية نفسها).

* عدم استخدام الطائرات إلا للدفاع عن العربية السعودية[٨٩].

(ج) هناك جانب هام من أسباب الركود التكنولوجى العربى يعود إلى عوامل داخلية سياسية واقتصادية وتنظيمية إدارية، ومن هذه الأسباب ما يتعلق بديناميكية المجتمع اليهودى فى الولايات المتحدة وقدراته التنظيمية والتعبوية العلمية لصالح إسرائيل، فى مواجهة ضمور مواز فى دور النخبة العربية التكنولوجية والعلمية هناك[٩٠].

غير أن جانباً هاماً من هذا الركود يرتبط بميكانيكية العملية الدائبة لتدويل الاقتصادات، التى ضمنت التجديد التكنولوجى والعلمى فى مواقع مختارة من العالم الثالث، استبعد منها العرب، وحرمت منطقتهم من توطين الفروع الصناعية – التكنولوجية الخاصة بالثورتين الثانية والثالثة. حدث هذا بإرادة

أمريكية تسببت فى فشل العرب عمومًا ودول الطوق منهم بخاصة إلى وضع التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل التى نجحت، كما سلفت الإشارة، فى الاغتراف من رصيد التقدم التكنولوجى والعلمى الأمريكى[٩١].

إجمالاً، أسهمت المقاربة الأمريكية المتصلة بالشراكة النوعية مع كل من إسرائيل والعرب، فى الإخلال بموازين القوى لصالح إسرائيل. وكان الزعم المعلن لهذا الإنحياز، هو معادلة الكم العربى بالكيف الإسرائيلى.

٣ - الشراكة التجارية :

تجليات الشراكة فى أبعادها المذكورة آنفا، صناعيا وتقنيًا، تنطوى على مضامين تجارية، سواء مع الولايات المتحدة نفسها، أو عبر تسامح الولايات المتحدة وتسهيلها لتحرير المنتجات الإسرائيلية إلى مناطق أخرى من العالم (تجارة الأسلحة مثال بارز فى هذا الشأن). على أنه بإجماع المتابعين تعد إتفاقية التجارة الحرة المعقودة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى أبريل ١٩٨٥، حجر الزاوية فى تحديد مساحة الشراكة الانحيازية من واشنطن لصالح إسرائيل.

باقتضاب اشتملت هذه الاتفاقية على ما يفترض أن يجعل التجارة بين الجانبين بحلول سنة ١٩٩٥ وكأنها تجرى بين ولايتين أمريكيتين أو مدينتين إسرائيليتين، وذلك عبر بنود لم تعقدها الولايات المتحدة مع أية دولة أخرى على الإطلاق، فقد نصت على ما يؤدى إلى :

- إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأمريكية الأخرى على الواردات من إسرائيل وفق برنامج محدد، بحيث يصل الأمر عام ١٩٩٥ إلى إلغاء كافة القيود والإجراءات الحمائية.

- تطبيق الاتفاقية على كافة فئات التبادل التجارى بين البلدين، أى كل السلع الصناعية والزراعية من دون استثناء.

– تطبيق رفع أسوار الحماية الأمريكية على تجارة الخدمات، وحقوق ملكية الإبداع الفكرى وعلى الاستثمار، وإزالة الحاجة الإسرائيلية إلى تراخيص بالإنتاج بالنسبة لبعض السلع[٩٣].

بموجب هذه الاتفاقية، أصبح بوسع إسرائيل زيادة حجم صادراتها إلى الولايات المتحدة، لاسيما بالنسبة للصناعات والمنتجات الزراعية التى تواجه منافسة، على نحو مضطرد، فى الأسواق الأوروبية، بفعل توسعها المتواصل. وقد منحت الاتفاقية أمام التجارة الإسرائيلية سوقًا قوامه أكثر من ثلاثة آلاف بليون دولار. حتى حق لوزير الصناعة الإسرائيلى اعتبارها «أهم اتفاقية تعقدها إسرائيل بعد إتفاقيات كامب ديفيد»[٩٤].

وفى الوقت نفسه، شجعت الاتفاقية القوى الساعية للاستثمار (أمريكية وغير أمريكية) على التوجه إلى إسرائيل للاستفادة من المزايا النسبية التى تفتحها، مما أعطى إسرائيل فرصًا أكبر للتركيز على التكنولوجيا الراقية، وزيادة كفاءة قواها العاملة. وبسبب السماح لإسرائيل بموجب الاتفاقية، بالتعامل المفتوح مع أبحاث التكنولوجيا الأمريكية، قيل فى هذا الصدد أنها لم تعد بحاجة إلى سرقة المعلومات والأسرار العلمية والمعدات التى لم تعد محظورة عليها..»[٩٥].

وعلى ذكر العوائد التكنولوجية، يلاحظ أن هذه الاتفاقية هى الأصل فى تمدد عملية انتشار العديد من الشركات والمؤسسات الأمريكية على الساحة الإسرائيلية، التى أشرنا إلى أمثلة لها فى موضع سابق. ونصف إنتاج هذه المؤسسات، يصدر إلى الخارج بمئات الملايين من الدولارات.

إلى ذلك، أعطت الاتفاقية مجالاً أمام الشركات الإسرائيلية لإعادة إنتاج بعض المصنوعات الأمريكية العالية التكنولوجيا، وبيعها على أنها منتجات إسرائيلية أو العكس بحسب الأسواق، وفى حالات كثيرة، اخترقت هذه المصنوعات أسواقًا عربية وإسلامية،

يفترض أنها مقاطعة لإسرائيل. مثل بعض أجهزة الرى والمعدات الزراعية والكيماويات، والأدوات الموسيقية والمنسوجات والشيكولاته[٩٦].

إن اتصال دور الشراكة الأمريكية التجارية بتنمية المجال الصناعى – التكنولوجى الإسرائيلى كان واضحًا فى اختيار التوقيت الذى عقدت فيه اتفاقية التجارة لعام ١٩٨٥. ففى ذلك الحين كان الاقتصاد التجارى الإسرائيلى يمر بطور من أزماته الحادة الدورية، التى انعكست على الأرقام القياسية لمعدلات التضخم (٥٠٠٪) والديون الخارجية (نحو ٢١ بليون دولار – قبل أن تعالجها الولايات المتحدة على نحو مريح جداً فيما بعد أيضا) ومعدلات النمو (كانت صفراً تقريبا). وكان العدوان الإسرائيلى على لبنان وتداعياته قد بلغت ذروتها بعاد عام ١٩٨٢، بحيث لم تعد مجرد الشراكة المالية ونظام الأفضليات المعمم الأمريكى المطبق مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٦، كافيان للمعالجة.

على أن المحدد الأهم لهذا التوجه الأمريكى كان بالتحديد وكما جاء على لسان مصادر من اللوبى الصهيونى الأمريكى هو المساهمة فى «كسر إنعكاسات المقاطعة العربية لإسرائيل». إذ لم يكن للشراكة التجارية الأمريكية مع إسرائيل ميزة نسبية واضحة الجدوى الاقتصادية. سواء من حيث هيكل الصادرات الرسرائيلية (ماس وأحجار كريمة ومجوهرات مشغولة بنحو ٥٠٪ من قيمة الصادرات وأجهزة إتصالات ومعدات طبية وأسمدة وصادرات أخرى، من المؤكد أن الولايات المتحدة تستطيع تدبر شأنها، فلا ميزة احتكارية لإسرائيل فيها...)، أو من حيث الواردات (معدات متقدمة وأغذية وسلع استهلاكية وخامات صناعية استثمارية ومنتجات كيماوية...)[٩٧]. وتبدو صحة هذه الرؤية بالنظر إلى أن هذا الهيكل لم يطرأ عليه تغير ملموس، برغم مرور عشر سنوات على إبرام الاتفاقية المذكورة، وهو ما توضحه الجداول الخاصة بالصادرات والواردات الإسرائيلية لعامى ١٩٩٤/٩٣ التى تبرز أيضًا مدى نمطية هذه الهياكل ووجود بدائل لها فى أسواق كثيرة.

التجارة الخارجية الإسرائيلية ١٩٨٨/١٩٩٣ - ١٩٩٤*

الواردات (بملايين الدولارات)

السنـــــــة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
سلع استهلاكية	١,٤٦٨	١,٣١٢	١,٥٨٥	١,٨٧٦	٢,٣٢١	٢,٥٣٣
(غير معمرة)	٧٠٤	٧٣٢	٨١٦	٩١٨	١,٠٧١	١,٢٥٠
(معمرة)	٧٦٤	٥٨٢	٧٦٩	٩٥٨	١,٢٥٠	١,٢٨٣
سلع إنتاجية (ماس خام وطاقة)	٩,٥٤٨	١٠,٢٩٩	١١,٥٣٧	١٢,٠١٩	١٣,٢٩٧	١٤,٣٩١
سلع استثمارية	١,٩٢٩	١,٥٨٥	٢,١٩٤	٢,٩٩٦	٣,١٨٠	٣,٥٧٧

* المصدر The Economic Intellegnce Unit (E.I.U) Country Profile. Israel 1993 - 1994, P.35.

التجارة الخارجية الإسرائيلية ١٩٨٨/١٩٩٣ - ١٩٩٤*

الصادرات (بملايين الدولارات)

السنـــــــة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
منتجات زراعية	٥٦٧	٥٢٧	٦٥٦	٦٤٣	٥٥١	٥٤٧
منها حمضيات فقط	١٧٧	١٣٢	١٨١	١٥٠	١١٧	١٢١
سلع صناعية	٨,٨٤٢	٩,٧٣٨	١٠,٦٣٢	١٠,٢٩٦	١١,٤٦٤	١٣,١٩٣
منها ماس مصقول (مجوهرات)	٢,٥٤٧	٢,٧٠٤	٢,٧٨٣	٢,٤٧٠	٢,٦٤٥	٣,٠١٤
معدات وإليكترونيات	٢,٨٣٤	٣,٢٢٩	٣,٣٥٧	٣,٢٤٠	٤,٠٦٤	٥,٠٤٢
مواد كيماوية	١,١١٤	١,٢٦٨	١,٤٥٠	١,٤٥٥	١,٥٤٥	١,٨٨٨
منسوجات وملابس وجلود	٦٤١	٦٣٥	٧٨٨	٨٥١	٩٤٦	٩٣٠
مواد غذائية	٥٢٧	٥٦٧	٦٥٧	٥٣٧	٥٥٨	٥٥١
بلاستيك ومطاط	٢٥٧	٣١٢	٣٦٩	٣٨٠	٥٤١	٤٨٤

* المصدر The Economic Intellegnce Unit (E.I.U) Country Profile, Israel 1993 - 1994, P.34.

يتضح التحيز التجارى الأمريكى بصورة أكبر، حين نعرف أن حجم التجارة العربية مع الولايات المتحدة عشية توقيع اتفاق ١٩٨٥ كان يعادل سبعة أمثاله مع إسرائيل (٥,٣ ٪ مع العرب مقابل ٠,٧ ٪ مع إسرائيل)، وكان فائض التجارة مع الدول العربية خلال عامى ٨٢ و١٩٨٣ فقط يفوق ضعف الفائض التجارى مع إسرائيل لمدة ٦أعوام. وكانت الاتفاقات العربية الأمريكية فى مجالات مختلفة كالتشييد والبناء والسلاح، تنيف عن ٣٠٠ بليون دولار (١٩٨٤)، مع وجود مصالح لشركات التأمين وإعادة التأمين الأمريكية تقدر بعشرات المليارات من الدولارات، فضلاً عن توظيفات عربية مالية فى الاقتصاد الأمريكى بلغت عام ١٩٨٤ نحو ٦٨,١ مليار دولار[٩٨].

على أنه، لا اتفاق ١٩٨٥ ولا مذكرات التفاهم والاتفاقات اللاحقة ومن أهمها مذكرة التفاهم الموقعة عام ١٩٨٨، التى جعلت إسرائيل كإحدى دول الناتو من حيث إمكانية تسويق منتجاتها العسكرية فى السوق الأمريكية[٩٩]، أدت إلى تقلص التدفقات التجارية العربية الأمريكية، بل حدث العكس، إذ تزايد نصيب الولايات المتحدة من إجمالى الصادرات العربية من ١٢ ٪ عام ١٩٨٤ إلى ١٤ ٪ عام ١٩٩٠، وتزايد نصيبها من إجمالى الواردات العربية من ١٠ ٪ عام ١٩٨٥ إلى ١٢ ٪ عام ١٩٩٠[١٠٠].

من الصعب على المرء أن يستذكر هذه الحقائق دون استشعار ضرورة لوم الجانب العربى. فقد كانت المراحل التى حاول فيها هذا الجانب استغلال مساحة المصالح الأمريكية، الممتدة والمتعددة الوجوه معه، محدودة تماماً.

زبدة القول أن الشراكة الأمريكية فى مختلف تجلياتها، كانت أميل إلى ترجيح ميزان القوى الإسرائيلى، وفى كلمة جامعة لخص «بريجينسكى» المستشار الأمريكى الأسبق للأمن القومى الأمريكى هذا الانحياز حين قال : «إن العرب يجب أن يفهموا بأن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لا يمكن أن تكون متوازية بالمقارنة مع العلاقات

الأمريكية العربية...»[١٠١].

ثالثا : الاتجاهات المستقبلية للشراكة (الشرق أوسطية ومداخل أخرى) :

بعد استعراض مضمون الشراكة الاقتصادية الغربية الإسرائيلية وأهم تجلياتها، على النحو المقتضب السابق، فإن السؤال الملح هو : ماذا عن النتائج الحقيقية لهذه الشراكة على مسار الاقتصاد الإسرائيلى تحديداً، وذلك بخلاف انحيازها الظاهر لإسرائيل وإخلالها بموازين القوى العامة لصالحها ضد العرب ؟.

بصيغة أخرى، هل تمكنت هذه الشراكة، بشقيها التعاقدى وغير التعاقدى المعلن والمضمر، من تخليص الاقتصاد الإسرائيلى من مشكلاته المزمنة والدورية مثل الحاجة المستمرة لرؤوس الأموال، ومواجهة البطالة واستيعاب المهاجرين والعجز فى الموازين التجارية والمالية، والإصلاح الاقتصادى والتخلص من الديون،... إلخ.

الإجابة عن هذا السؤال هى باختصار.. لا، لقد كانت الشراكة الغربية مهمة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلى، لكنها لم تكن كافية لمواجهة قضاياه الهيكلية، لذا كان من الضرورى البحث عن آليات ومداخل أخرى لهذه المواجهة.. وفى معرض التفصيل يمكن ملاحظة المؤشرات الآتية :

١ – منذ إنشائها استقبلت إسرائيل من الولايات المتحدة فقط، ضعف ما تم إنفاقه على مشروع مارشال فى أوروبا الغربية كلها[١٣٨]، ومع ذلك فإن حجم المطلوبات الخارجية عليها طبقًا للبنك المركزى الإسرائيلى فى نهاية عام ١٩٩٣ هو ٢٥,٥ بليون دولار، وهذا أعلى مستوى من الديون منذ عشر سنوات[١٠٢].

وقد أوضحت دراسات مختلفة أن المعونات المالية الغربية، كانت كالدواء المسكن لا أكثر. وأن إسرائيل تعول حتى الوقت الراهن على هذه المعونات، وتتطلع إليها

مستقبلاً من أجل بعض الالتزامات المترتبة على التسويات السياسية الجارية (مثل كلفة نقل القواعد والمستوطنات أو تعويض اللاجئين الفلسطينيين إن احتاج الأمر لذلك أو إعادة هيكلة الاقتصاد لينسجم والمتغيرات المستقبلية..)[١٠٣].

وبسبب تلصص إتجاه أمريكى لتقليص المعونات الخارجية عمومًا، بدأت إسرائيل بدورها فى تحويل آليات عملها لضمان استمرار الشراكة المالية الأمريكية – من طرف واحد فى الواقع – وذلك بالانتقال إلى أسلوب ضمانات القروض، حتى تستطيع دخول أسواق المال العالمية والاقتراض بفائدة منخفضة وبآجال طويلة. كما بدأت تطالب بالحصول على «مقابل» بدلاً من «منح».. مثلاً، مقابل لتخزين أسلحة أمريكية على أرضها، ومقابل للدخول فى مشاريع مشتركة[١٠٤]، ومقابل لما تسميه بتنازلات فى التسويات السياسية. (لنتذكر هنا حصول إسرائيل على مقابل مالى وعينى أثناء الانسحاب من سيناء).

ورب زاعم، بأن تدفق الرساميل إلى إسرائيل، بمختلف السبل، ليس مؤشراً على ارتباطها بالدعم الغربى ولا هو دليل على ضعف اقتصادى. فالولايات المتحدة تجتذب رؤوس الأموال وتودعها مصارفها. حقيقة الأمر ليست كذلك. إسرائيل تجتذب بل تستجدى رؤوس الأموال ولا تصدرها من ناحية. وهى من ناحية أخرى تستهدف بهذه الآلية مواجهة عجوزات حقيقية فى الداخل، ومشكلات فى التمويل وتغطية النفقات والاحتفاظ بمستوى مرتفع للمعيشة. بينما تسعى الولايات المتحدة لاستقطاب رؤوس الأموال – العربية النفطية مثلاً– لتحقيق أهداف تحكمية وإدارة مخططات دولية كبيرة[١٠٥].

ودائمًا كانت هناك محاولات لتحقيق هامش استقلالية مالية واقتصادية عن الغرب. وسبق أن ذكر إيجال الون «ليس هناك ما هو أخطر على مستقبلنا الروحى والعقائدى من المساعدات التى نتلقاها من الأخوة والأصدقاء»، ولطالما طالب آخرون بالسعى إلى هذه الاستقلالية، وبالفعل تم إنشاء لجنة التنمية الاقتصادية لإسرائيل» فى

مطلع الثمانينات لتحرى سبل تخليص إسرائيل من عبء الاعتماد على الآخرين. وفى يونيو ١٩٨٣ قدمت اللجنة خطة من عدة نقاط، إن نفذتها إسرائيل، قيل إنها ستحقق لها الاستقلال المالى عام ١٩٩٠[١٠٦]، وحل الأجل المحدد وجاءت سنوات منتصف التسعينات من دون تحقيق المطلوب برغم تنفيذ كل ما ورد فى «روشتة» اللجنة المذكورة.

٢- فى نهاية ١٩٩٣ ومطلع ١٩٩٤، بلغت البطالة واحداً من أعلى معدلاتها فى إسرائيل، فكانت ١١٪، وكانت بين المهاجرين الجدد (السوفيات) ٣٠٪. وأكد بعض الباحثين أنه لولا الدعم الحكومى المستند إلى الشراكة الغربية لقفل معظم المهاجرين الجدد (وبعض من قدامى المستوطنين)، خارجين من إسرائيل[١٠٧].

٣- برغم كل التسهيلات واتفاقات الأفضليات ومذكرات التفاهم... لم يحقق الميزان التجارى الإسرائيلى فائضاً ولا حتى كان متوازنا فى أية سنة من السنين (انظر جدول العجز التجارى). علماً بأن مختلف أوجه الشراكة التجارية مع الغرب تستدعى القول بدون مبالغة، إن حجم الأسواق أمام إسرائيل بغير قيود قوامه ما ينيف الآن عن ٦٥٠ مليون نسمة، هم مجموع سكان الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة معاً.

وفى السنوات من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣ كان العجز التجارى مع هذا السوق المزدوج الضخم على النحو التالى (بملايين الدولارات)[١٠٨]:

	تصدير	استيراد	العجز
١٩٩٠	٧٨٥١,٣	٩٩١٨,١	٢٠٦٦,٨
١٩٩٢	٨٥٣٥,٥	١٢٦٨٤,٨	٤١٤٩,٣
١٩٩٣	٩٠١٨,٢	١٣٦٨٥,٨	٤٦٦٧,٦

وعندما نتحدث عن عجز فى الميزان التجارى، فإننا نعنى الحديث عن قطاع

تطور حجمى الاستيراد والتصدير*
والعجز التجارى
(نسبة من الناتج المحلى الإجمالى)

الفترة الزمنية	واردات ٪	صادرات ٪	العجز ٪
١٩٥٠ – ١٩٥٥	٣٣,٦	١٠,٢	٢٣,٤
١٩٥٦ – ١٩٦٠	٣٤,٦	١٤,٤	٢٠,٢
١٩٦١ – ١٩٦٥	٤١,٠	٢٠,٧	٢٠,٣
١٩٦٦ – ١٩٧٠	٤٥,٢	٢٦,٢	١٩,٠
١٩٧١ – ١٩٧٥	٦٢,٠	٣١,٠	٣١,٠
١٩٧٦ – ١٩٨٠	٦٤,٦	٤٣,١	٢١,١
١٩٨٠ – ١٩٨٥	٦٠,٧	٤٢,٦	١٨,١
١٩٨٨	٧٢,٣	٥٤,٠	١٨,٣
١٩٨٩	٤٦,٠	٣٤,٠	١٢,٠
١٩٩٠	٤٥,٠	٣٠,٠	١٥,٠
١٩٩١	٤٥,٠	٣١,٠	١٤,٠
١٩٩٢	٥٠,٠	٣٤,٠	١٦,٠
١٩٩٣			

المصدر : فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلى فى إطار المشروع الصهيونى . دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٨٣ نقلا عن :

- Yair Aharouni, The Israeli Economy, Dreams and Realities, Routledge, London, 1991, P. 25.
- International Financial Statistics, Sept. 1994, PP. 304 - 307.

يتعامل مع ٧٥٪ من الدخل القومى الإجمالى فى إسرائيل. ولأن هذا العجز مزمن ومستمر، فإن ثمة خلل هيكلى يقف خلف الظاهرة، ويذكر تقرير دورى مختص أن الاقتصاد الإسرائيلى مازال حتى عام ١٩٩٤ يعانى من ثوابت ثلاث هى: الإنفاق الدفاعى المرتفع (١٨,٥٪ من الموازنة العامة لعام ١٩٩٣ و١٧٪ لعام ١٩٩٤)، والحاجة إلى رأس المال، والحاجة إلى استيراد المواد الخام وبعض السلع المصنعة[١٠٩]. كما يعنى استمرار العجز، أن إسرائيل كانت دوماً قادرة على تلقى موارد اقتصادية من الخارج من دون دفع تكاليفها، وبذلك تمكنت من اتباع سياسة استثمارية نشطة من غير إخلال بالمستوى العام للاستهلاك[١١٠].

٤- اعتبرت إسرائيل أن تركيزها على الارتقاء التكنولوجى وتكريس قاعدة علمية متطورة وتنمية الصناعة العسكرية، التى تشع بتأثيرها على بقية القطاعات الاقتصادية وتقوية حجم الصادرات العسكرية والتكنولوجية - يمكن أن يخفض درجة اعتمادها على الشراكة النوعية بل والمساعدات الغربية. غير أن التحليل المعمق للمعطيات الصناعية - العلمية والتكنولوجية، أوصل كثيراً من الدراسات إلى نتيجة مفادها أن إسرائيل لم ولن تتمكن من تحقيق أهدافها المذكورة، بمعزل عن الشراكة الغربية :

* لأن الصناعة العسكرية والبرامج التكنولوجية الإسرائيلية تحتوى فى قسم مهم منها، وهو الأكثر حساسية ورقيًا، على التكنولوجيا المستعارة أو المستوردة من الغرب.

* ولأن نقل التكنولوجيا، وإن كان جائزاً من المنبع، إلا أن السيطرة عليها أمر مستحيل تقريباً، فالدول المركزية - وهى هنا الولايات المتحدة أساساً - تبقى قابضة عليها، حتى تدير العملية التكنولوجية ومنتجاتها بمعرفتها. ومن ذلك، أن الولايات المتحدة مازالت تستخدم «الفيتو» على المبيعات الإسرائيلية المشتملة على تكنولوجيا معينة لدول معينة، وذلك فى إطار استراتيجية أمريكية اقتصادية - سياسية معينة.

* ولأن الشركات الإسرائيلية الصناعية تعتمد على المجمع الصناعى الأمريكى

ومركباته التكنولوجية وإمكانياته التسويقية والتمويلية والبحثية. وبفعل هذه الشراكة، وبفعل التطورات التكنولوجية التى لا تتوقف، يظل على الصناعات الإسرائيلية متابعة أجيال هذه التطورات فى سوق السباقات التكنولوجية التى لا تعرف الهوادة، ويتحتم عليها الارتباط كطرف أقل قوة من أن يساوم مع الأصل الغربى.

* وأخيراً، لا آخراً، لأن حجم الواردات العسكرية وموازنة الدفاع هما فى إسرائيل أكبر من حجم المبيعات العسكرية، كما أن الإمكانات الغربية هى وحدها التى تسمح بمساحة للحركة الصناعية الإسرائيلية تفوق الموارد المتاحة ذاتيًا لهذه الحركة[١١١].

عمومًا، استطاعت الشراكة الأمريكية درء احتمالات الانهيار الاقتصادى للكيان الاستيطانى الإسرائيلى وانتشلته فى لحظات حالكة كثيرة. لكنها لم تتمكن كما تقول المعطيات الحاضرة من استئصال العيوب الهيكلية أو البنيوية للاقتصاد السياسى الإسرائيلى. هناك قيود صارمة حكمت المسار الاقتصادى الإسرائيلى وكان فى طليعتها ومازال القيد المتعلق باقتصاد الحرب.

الاقتصاد الإسرائيلى لا يعمل بهدف الوفاء بحاجات إسرائيل كبقية الدول المعتادة، وإنما يعمل بدافع الطموحات والآمال الأيديولوجية والسياسية للعقيدة الصهيونية، وهذا يذكرنا بنقطة البداية.

الشىء المثير أن الكيانات الاستيطانية كإسرائيل لا تعتمد على القوانين الطبيعية للعملية الاقتصادية، ويصعب أن لم يستحل عليها تطبيع ذاتها وتكييف حقائقها الاقتصادية مع حجم الموارد المتاحة لها. إنها تتحرك دومًا من منطلق إمكانية وأحقية استباحة الموارد الإقليمية المحيطة بها، وضرورة الاحتفاظ بمركز الصدارة بين قوى المحيط، لأن أى تراجع عن هذا المركز، ينطوى على مخاطر انتقامية من هذه القوى،

لاسيما إن تأطرت هذه الأخيرة فى نظام قومى يستحثها على مواجهة أخطار سياسية المجال الحيوى للكيان الاستيطانى.

وفى حركتها، لا تجد الكيانات الاستيطانية فى الانحياز أو الاحتماء أو اللجوء لقوى خارجية مهيمنة أى عيب، بسبب الأصول والمرجعيات متعددة المصادر التى تربطها بهذه القوى، وهى بالنسبة لإسرائيل، القوى الغربية.

من هنا، كانت المعادلة هى كيف يمكن الوفاء باستمرار الكيان الإسرائيلى من ناحية واستمراره قويًا متفوقًا فى محيطه الإقليمى من ناحية أخرى؟.

طوال الفترة المنقضية من عمر إسرائيل، تمكنت الشراكة الغربية المباشرة من تحقيق هذه المعادلة، على نحو ما لاحظنا فى هذا الجهد. على أن تثبيت هذه المعادلة إلى أفق مستقبلى ممتد، تعتمد على نزع الرفض الإقليمى لإسرائيل وإدماجها ككائن طبيعى، لا كعضو مستزرع يعيش فى مكان ويأتيه المدد ويتحرك فى أماكن أخرى. وكان من المفهوم أن ذلك لن يتم فى كنف وحدة النظام الإقليمى العربى اقتصاديًا أو سياسيًا أو حتى من حيث الهوية الذاتية للإقليم.

وفى لحظة انتصار تاريخى محددة للغرب، ولحظة تفكك غير مسبوقة فى النظام العربى. تحرك الغرب الحاكم لتحقيق ما بقى من معادلة الوجود الإسرائيلى عبر آليات التسوية القائمة منذ مطلع التسعينات. وذلك باختصار عبر الربط المحكم بين التسوية السياسية وإعادة هيكلة المحيط الإقليمى لإسرائيل.

وهنا بالضبط ثار الحديث الفائض عن الشرق الأوسط والشرق أوسطية، بأبعادها المختلفة، كما ثار الحديث عن آليات أخرى معززة للهدف الجوهر مثل إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، والدعوة لتخصيص الاقتصاد والدعوة المتوسطية.

الواقع، كل هذه الدعوات متعددة المحاور، التى تأتى متزامنة ومتواكبة تمثل تجليات مضافة للشراكة الغربية الإسرائيلية الممتدة، وتنطوى على مضامين وتداعيات

بعيدة الغور على الجانبين الإسرائيلى والعربى، ولا يبتعد مغزاها عن مساعى تخليص الاقتصاد الإسرائيلى من عقدة الهيكلية مع العمل فى الوقت نفسه، على تعزيز المصالح الغربية.

معهد البحوث والدراسات العربية

الهوامـــش

(١) حول نظرية المكانة فى العلاقات الدولية راجع، د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٩، ص ٣٢٩ – ٣٣٠.

(٢) د. أحمد يوسف أحمد، النظام الدولى والنظام العربى.. بحث فى أنماط الارتباط، (فى) مجموعة من الباحثين، الوطن العربى والمتغيرات العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص ٣٥.

(٣) د. حسن نافعة، الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربى (فى) المصدر نفسه، ص ١١٦.

(٤) حول تفاصيل الدور الغربى فى دعم الاقتصاد اليهودى قبل عام ١٩٤٨، انظر د. إبراهيم الجندى، سياسة الانتداب البريطانية الاقتصادية فى فلسطين ١٩٢٢ – ١٩٣٩، دار الكرمل، عمان، ١٩٨٦، ص ١٧٣ – ١٩٣. كذلك، د. جورج العبد، البعد الاقتصادى – السياسى لتحالف إسرائيل مع الغرب، المستقبل العربى، العدد ٩٥، يناير ١٩٨٧، ص ٥، ٧.

(٥) كين ميسيركورد، الصناعة اليهودية واعتمادها على رأس المال الأجنبى ١٩٢٢ – ١٩٣٩، شؤون فلسطينية، العدد ١٧، يناير ١٩٧٣، ص ٩٥، نقلاً عن:

T. canaan, Conflict in the Land of Peace, Jerusalem, 1963, P. 65.

(٦) د. إبراهيم الجندى، الصناعة فى فلسطين إبان الانتداب البريطانى، دار الكرمل، عمان ١٩٨٦، ص ٨٣ – ١٣٣.

(٧) David horowitz, The Economics of Israel, New York, Pergamon Press, 1967, P. 34.

(٨) د. فؤاد مرسى، الاقتصاد السياسى لإسرائيل، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٣٤ – ٣٥.

(٩) انظر الجدول الخاص بقيمة الدعم الأمريكى المالى لإسرائيل. ويلاحظ أن الأرقام المعلنة قد لا تعبر عن حقيقة الدعم، لأنه كما يقول «شومسكى»، يتم إخفاء الدعم بطرق مختلفة.

(١٠) للمزيد انظر، محمد خالد الأزعر، نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الإقليمية، شؤون عربية، العدد

٧٦، ديسمبر ١٩٩٣، ص ٣٧ – ٦١.

(١١) صحيفة الحياة، ١٩٩٥/٦/٩.

(١٢) حسين أبو النمل، بحوث فى الاقتصاد الإسرائيلى، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٥، ص ١٣ – ١٤. وانظر فى تحليل الجدوى الاقتصادية للدعم الأمريكى لإسرائيل، جميل مطر، إعادة تقويم السياسة العربية تجاه الولايات المتحدة، (فى مجموعة مؤلفين، السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٧٨ – ٢٨٠).

(١٣) ارتباط الهجرة اليهودية إلى إسرائيل والنزوح منها بمستوى المعيشة من الحقائق الشائعة منذ وقت مبكر. راجع على سبيل المثال، سامى منصور، فى مواجهة إسرائيل، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٥٨ وما بعدها.

(١٤) بيل كلينتون وآل جور، رؤية لتغيير أمريكا، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٣٥.

(١٥) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٧٤.

(١٦) انظر، موسى جميل الدويك، المستوطنات الإسرائيلية فى الأرض العربية المحتلة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٦ – ١٨.

(١٧) بين الدراسات المعتبرة فى هذا المضمار راجع، د. جورج جبور، الاستعمار الصهيونى فى فلسطين فى إطار نماذج الاستعمار الاستيطانى. دراسة مقارنة، (فى)، السيد يس، د. على الدين هلال (إشراف)، الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص.

(١٨) د. كامل أبو جابر، الولايات المتحدة وإسرائيل، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٤٥. أيضا محمد السعيد إدريس، الرؤية الأمريكية لإسرائيل، (فى) مجموعة مؤلفين، السياسة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.

(١٩) د. على الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ٥٢.

(٢١) ريجينا الشريف (ترجمة أحمد عبد العزيز)، الصهيونية غير اليهودية – جذورها التاريخية فى الغرب، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٥، ص ٢٧٤. كذلك، يوسف الحسن، اندماج (حول التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل)، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٧٨.

(٢٢) بدر عبد العاطى، العلاقات الإسرائيلية الأمريكية فى ظل الإدارة الأمريكية الجديدة، السياسة الدولية، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ٩٠.

(٢٣) محمد السعيد إدريس، الرؤية الأمريكية لإسرائيل، (فى) مجموعة باحثين، السياسة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.

(٢٤) د. فؤاد مرسى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

(٢٥) د. يوسف الحسن، اندماج، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.

(٢٦) انظر نعوم شومسكى، الثالوث الخطر والمصير المحتوم – الولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيون، دار صادق للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص ٩. أيضا، يوسف الحسن، اندماج، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٢٧) د. جودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٣٨.

(٢٨) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩١، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

(٢٩) د. جودة عبد الخالق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ – ٤٣. كذلك، توماس رستوفر، المساعدة الأمريكية لإسرائيل. الرباط الحيوى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٥ – ١٨.

(٣٠) يوسف الحسن، اندماج، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢ – ٩٣. وانظر فى آليات عمل التنظيمات الصهيونية فى الولايات المتحدة، لى أوبرين، المنظمات اليهودية الأمريكية ونشاطها فى دعم إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦.

(٣١) يوسف الحسن، المصدر نفسه، ص ٩١.

(٣٢) انظر بالتفصيل، ريجينا الشريف، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) فخرى لبيب، تجمع عربى أم شرق أوسطى (ندوة)، منشورات التضامن، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٥، ٦.

(٣٤) نعوم شومسكى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(٣٥) يوسف الحسن، اندماج، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧ – ٩٨.

(٣٦) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٠، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.

(٣٧) هناك ٩ دول عربية مصنفة ضمن الدول المثقلة بالديون وفق المعايير الدولية هى: السودان والصومال ومصر وموريتانيا والأردن واليمن والجزائر وسوريا والمغرب، وثمة دول عربية معتدلة الديون هى تونس، ودول قليلة الديون هى عمان ولبنان وجيبوتى. وقد أورد التقرير الاقتصادى العربى لعام ١٩٩٤ الدين الخارجى على النحو التالى :

الدين العام الخارجى القائم ١٩٨٥ – ١٩٩٢

السنـــــــوات	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
مجموع الدين الخارجى (بمليارات الدولارات)	١١٥,٧	١٣٢,٠	١٥٠,٨	١٥٥,٠	١٥٩,٢	١٥٤,٨	١٥٥,٤	١٥٢,٩
النسبة لإجمالى الناتج المحلى ٪	٧٦,١	٨٢,١	٨٧,٢	٩٤,١	٩٦,٨	٨٣,٨	٩١,٦	٨١,١١

ويشكل الدين العام الخارجى طويل الأجل ٨٦٪ من إجمالى الدين العام للدول المقترضة لعام ١٩٩٢، والدين قصير الأجل ١٢٪. وقد ارتفعت خدمة الدين العام بنسبة ٢,٥٪ عام ١٩٩٢، لتصل إلى ١٦,٢ مليار دولار.

(انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٤، ص ١٢٩ – ١٣٥).

(٣٨) د. حسن نافعة، سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة – معضلة البحث عن نقطة توازن بين التعاون والصراع، المؤتمر الثانى للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٣–٥ ديسمبر ١٩٨٨، ص ١٩.

وانظر مقارنة تفصيلية بين شروط المعونة الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل (فى) د. محمود وهبة، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٦٤ – ٦٩. وراجع فى نقد أسلوب المساعدات الأمريكية لمصر، د. جلال أمين، معضلة الاقتصاد المصرى –

مصر العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤، ص ٦٥ – ٧٧.

(٣٩) انظر د. عبد المنعم سعيد، العلاقات العربية الأمريكية. الماضى والحاضر والمستقبل، المستقبل العربى، العدد ١١٨، سبتمبر ١٩٨٨، ص ١٨٢. كذلك، د. حسن نافعة، المصدر نفسه، التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٤٦٣ وما بعدها.

(٤٠) د. حسن نافعة، المصدر نفسه.

(٤١) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٤٠٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤١٤.

(٤٣) د. محمد عبد العزيز ربيع، المعونات الخارجية والاقتصاد الإسرائيلى، شؤون فلسطينية، العدد ١٨٦، سبتمبر ١٩٨٨، ص ٤٢.

(٤٤) صحيفة الحياة، ١٩٩٥/٦/١٦.

(٤٥) انظر د. نبيل حيدرى، نظرة مغايرة للاقتصاد الإسرائيلى، شؤون فلسطينية، العدد ٢٠٨، يوليو ١٩٩٠، ص ٦٦.

(٤٦) د. جودة عبد الخالق، من يساعد إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.

(٤٧) يوسف الحسن، اندماج...، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣. نقلاً عن مجلة كومنترى، أبريل ١٩٨٥.

(٤٨) د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره.

(٤٩) نعوم شومسكى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠، ١١.

(٥٠) عبد العزيز سعود البابطين، الاستثمار العربى. الواقع والطموح، (فى) محمود مراد (تحرير)، المشروع الاقتصادى العربى؛ دراسات لكبار الاقتصاديين ورجال المال العرب، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٩٠.

(٥١) د. سليمان المنذرى، الاستثمارات بين ضمانات التوطين ومخاطر الاغتراب...، (فى) المصدر نفسه، ص ١٣٠، ١٣١.

(٥٢) د. جودة عبد الخالق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩، ٨٠.

(٥٣) التأميم والمصادرة ونزع الملكية والتجميد من الأسلحة الاقتصادية التى لم تتردد الولايات المتحدة والدول الغربية فى استخدامها، كلما استدعت الظروف أو تأزمت العلاقات مع الدول صاحبة الاستثمارات وقد سبق تجميد الأرصدة الإسترلينية لمصر عند خروجها من منطقة الإسترلينى عام ١٩٤٦، وبعد تأميمها لقناة السويس عام ١٩٥٦، وهناك تجميد الأرصدة الإيرانية إبان أزمة الرهائن الأمريكيين عام ١٩٨٠، وتجميد الأرصدة العراقية بعد أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠. (انظر د. سليمان المنذرى، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣).

(٥٤) د. عبد المنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.

(٥٥) الاقتباسات من ، شيمون بيرس (ترجمة، محمد حلمى حافظ)، الشرق الأوسط الجديد، الأهلية للنشر، عمان، ١٩٩٤، ص ١٣٤، ١٣٧.

(٥٦) د. محمد عبد العزيز ربيع، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤ نقلاً عن :

Washington Jewish Week, August 16, 1984.

(٥٧) د. جورج العبد، البعد الاقتصادى السياسى لتحالف إسرائيل مع الغرب، المستقبل العربى، العدد ٩٥، يناير ١٩٨٧، ص ١٢.

(٥٨) هذه الملاحظة متفق عليها بين المعنيين بدراسة الصناعة الإسرائيلية منذ ما قبل إعلان الدولة اليهودية حتى الوقت الحاضر. انظر مثلاً، د. إبراهيم الجندى، الصناعة.، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣ – ١٣٣. كين ميبركورد، مصدر سبق ذكره. د. فؤاد مرسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩. أمين هويدى، صناعة الأسلحة فى إسرائيل، دار المستقبل العربى، القاهرة، ١٩٨٦.

يزيد صايغ، هيكلية العلاقة الأمريكية الإسرائيلية العسكرية والاستراتيجية، الباحث العربى، العدد ٢٦، أبريل – يونيه ١٩٩١، ص ٤١ – ٥١.

وللمؤلف نفسه، الصناعة العسكرية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٩٢، حسين أبو النمل، الصناعة الإسرائيلية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٨٢.

(٥٩) حول موازنات البحث والتطوير الإسرائيلية راجع، د. محمد عجلان، التكنولوجيا فى إسرائيل شؤون فلسطينية، العدد ٢٤، أغسطس ١٩٧٣، ص ١٩٦، ١٩٧. كذلك هالة سعودى، تحدى التقنية

الإسرائيلية وكيف نواجهها، شؤون فلسطينية، العدد ٤٧، يوليو ١٩٧٥، ص ٤٠.

(٦٠) عن الجدل حول التمويل الخارجي للبحث العلمي راجع هالة سعودى، المصدر نفسه، ص ٤٠. كذلك، أنطوان زحلان، العلم والتعليم العالى فى إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ودار الهلال، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٦٧– ٧١، ١٢١. وحول استمرار ظاهرة التمويل الخارجي للبحث العلمى فى إسرائيل. انظر، فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلى فى إطار المشروع الصهيونى. دراسة تحليلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٩٨.

(٦١) صحيفة معاريف، ١٩٩٥/٤/٦.

(٦٢) يزيد صايغ، هيكلية...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٦٣) أمين هويدى، صناعة...، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

(٦٤) هالة سعودى، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٦٥) د. فؤاد مرسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

(٦٦) عمرو هاشم ربيع، التكنولوجيا العسكرية فى إسرائيل، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٢، مارس ١٩٨٩، ص ٥٦، ٥٧.

(٦٧) يزيد صايغ، هيكلية...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٦٨) راجع أسماء عشرات المؤسسات والشركات فى كل المجالات الصناعية التى تعمل بنظام المشاركة مع شركات أمريكية عملاقة أو كفروع لهذه الشركات فى إسرائيل، (فى) حبيب قهوجى (إشراف)، الرأسمالية العالمية وتكوين الاقتصاد الإسرائيلى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دمشق، ١٩٨١، ص ٧٩ – ١٢٤.

(٦٩) انظر، د. عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفييت، كتاب الهلال رقم ٤٨٠، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٤٤.

(٧٠) مختارات إسرائيلية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٥، مايو ١٩٩٥، ص ٤، ٥. أيضًا، د. عبد الرحمن الهوارى، أثر هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل على الأمن القومى العربى، الدار العربية للدراسات والترجمة والنشر، نشرة دراسات العدد ٥٠، يناير ١٩٩٢، ص ٥ – ٦٥.

(٧١) د. إبراهيم عويس، الاقتصاد الإسرائيلى.. تفسير، شؤون فلسطينية، العدد ٣٤، يونية ١٩٧٤، ص ٥٤.

كذلك، محمود خيرى بتونة، بعض الملامح البارزة للتقدم العلمى والتكنولوجى فى إسرائيل، شؤون فلسطينية، العدد ٢٤، أغسطس ١٩٧٣، ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

(٧٢) انظر تفصيلات كثيرة بالخصوص (فى)، ديفيد كسلر، الفلاشا. يهود أثيوبيا، صامد الاقتصادى ودار الكرمل، عمان، ١٩٨٥.

(٧٣) د. عبد الوهاب المسيرى، هجرة...، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٤، ١٦٦، ١٧٣.

(٧٤) كان العالم الجليل الراحل ا.د. حامد ربيع من أوائل الذين لفتوا الانتباه إلى هذه الظاهرة ولا تتوفر دراسات معمقة أخرى تفسر شحة إتجاه الهجرة من المجتمع اليهودى الأمريكى والغربى إلى الكيان الصهيونى، برغم التعاطف السياسى والدعم المالى الكبير الذى يوفره هذا المجتمع لإسرائيل. انظر د. حامد ربيع، الدعاية الصهيونية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٧٥) راجع للمزيد، يوسف الحسن، اندماج...، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٠ وما بعدها.

(٧٦) د. جمال مظلوم، مساعدات الولايات المتحدة لإسرائيل، الدار العربية للنشر والترجمة (نشرة دراسات)، العدد ٨٢ القاهرة، سبتمبر ١٩٩٤، ص ٢١، ٢٤ - ٢٥.

(٧٧) د. محمود سليمان، مستقبل البرنامج الفضائى الإسرائيلى، الدار العربى للنشر والترجمة، (نشرة دراسات)، العدد ٥٧ القاهر، أغسطس ١٩٩٢، ص ٣١ - ٣٢.

(٧٨) راجع التفاصيل فى، أمين هويدى، صناعة الأسلحة...، مصدر سبق ذكره.

(٧٩) د. جمال مظلوم، مساعدات...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

(٨٠) كلينتون وآل جور، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧.

(٨١) د. جمال مظلوم، مساعدات، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(٨٢) كلينتون والتكنولوجيا الإسرائيلية (تقرير)، شؤون الأوسط، العدد ٣٣، سبتمبر ١٩٩٤، ص ١٠٠.

(٨٣) صحيفة هتسوفية، ١٩٩٥/٥/٣.

(٨٤) للمزيد راجع، حلمى الزغبى، إسرائيل والسرقات العلمية، الدار العربية للنشر والترجمة، (نشرة دراسات)، العدد ٧٢ القاهرة، نوفمبر ١٩٩٣، ص ٢٣ - ٣٣.

(٨٥) د. يزيد صايغ، هيكلية...، مصدر سبق ذكره، ٤٩، ٥٠.

(٨٦) انظر التفصيلات فى عصام كامل، النشاط الإسرائيلى فى أمريكا اللاتينية فى مجال بيع السلاح، شؤون فلسطينية، العدد ٩١، يونيو ١٩٧٩، ص ١٣٧ - ١٤٣. أيضا، د. يزيد صايغ، الصناعة...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(٨٧) د. أويس الزنط، التكنولوجيا والتحدى الحضارى العربى، المستقبل العربى، العدد ١١٨، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٣١.

(٨٨) انظر كثير من التفصيلات فى، منظمة العمل العربية ومكتب العمل العربى، الشركات المتعددة الجنسية وسياسات استخدام التكنولوجيا فى البلاد العربية، (الطبعة الثانية)، مكتب العمل العربى، القاهرة، ١٩٧٩.

(٨٩) لواء ا.ح، خضر الدهراوى، جماعات الضغط اليهودى والقرار الأمريكى، الباحث العربى، العدد ١٧، أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٨، ص ٤٧.

(٩٠) راجع للمزيد، د. محمد عبد الشفيع عيسى، الدور السياسى للعلماء والتكنولوجيين العرب فى الولايات المتحدة، الباحث العربى، العدد ١٧، أكتوبر - ديسمبر ١٩٨٨، ص ٣٥ - ٤١.

(٩١) انظر د. محمد السيد سعيد، مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢، ص ٢٣٧ - ٢٤٠.

(٩٢) عبد الخالق فاروق، اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من منظور تأثيرها على الاقتصادات العربية، الفكر الاستراتيجى العربى، العدد ٢٨، إبريل ١٩٨٩، ص ١٩٠. أيضا، يوسف الحسن، اندماج...، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

(٩٣) انظر نص الاتفاقية فى، يوسف الحسن، المصدر نفسه، ص ١٣٢ - ١٤٣.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩. كذلك، منطقة التجارة الحرة. المرحلة الثانية فى المشروع الصهيونى، (ثلاث دراسات) صامد الاقتصادى ودار الكرمل، عمان، ١٩٨٥، ص ٨.

(٩٥) انظر وجهة النظر الإسرائيلية فى مزايا الاتفاقية كما عرضتها الإيباك أثناء المداولات بشأنها، (فى)

بيغى بلير، منطقة التجارة الحرة بين إسرائيل وأمريكا، (ترجمة مركز التخطيط)، منظمة التحرير الفلسطينية (مركز التخطيط)، تونس، ديسمبر ١٩٨٤.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٦٩. كذلك، عبد الخالق فاروق، اتفاقية...، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١. د. جمال مظلوم، مساعدات...، مصدر سبق ذكره، ص ١٤ - ١٦.

(٩٧) عبد الخالق فاروق، المصدر نفسه، ص ٨٧، ٨٨. وقد تبنت الجامعة العربية الرؤية القائلة بأن الاتفاقية تهدف لكسر المقاطعة العربية، والالتفاف على الأسواق العربية نفسها. انظر، د. رمزى خورى (فى) منطقة التجارة. (ثلاث دراسات)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧، ٤٨.

(٩٨) محمد نور الدين، التمويل الدولى : البنوك الدولية والنشاط فى دول العالم الثالث، ندوة إدارة الأعمال الدولية والشركات متعددة الجنسية فى مصر، القاهرة، ١٩٨٦.

(٩٩) د. يزيد صايغ، الصناعة...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨.

(١٠٠) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٨٦، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣. التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩١، ص ١٢٦.

(١٠١) طاهر عبد الحليم، كارتر والتسوية فى الشرق الأوسط، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٧، ص ٤٥.

(١٠٢) E.I.U., op. cit, P. 38.

(١٠٣) انظر، د. يزيد صايغ، هيكلية...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

(١٠٤) د. محمود وهبة، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٧٠.

(١٠٥) انظر، حسين أبو النمل، بحوث...، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

(١٠٦) عن هذه اللجنة راجع، يوسف الحسن، اندماج...، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨ - ٨٩ نقلاً عن :

Winter Elmer, Plan to Make Financially independent in 1990, Washington D.C., 1983.

(١٠٧) فضل النقيب، الاقتصاد الإسرائيلى فى إطار المشروع الصهيونى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥، ص ٣٨. أيضا، محمود وهبة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣.

(١٠٨) الأرقام محسوبة عن :

- Statistical Abstract of Israel 1990, Central bureau of Statistics, Israel, 1991, PP. 275 - 276 and 279 - 280.

- Ibid, 1994, PP. 276 - 277 and 280 - 281.

(١٠٩) E.I.U. op. cit, P. 32, 34.

(١١٠) د. محمود وهبة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣، ٨٤.

(١١١) انظر، أمين هويدى، صناعة...، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤ – ١٩١ . كذلك، د. يزيد صايغ، الصناعة العسكرية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

* * * * * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
قسم الدراسات العربية